سلسلة الثقافة العسكرية

وحدة وادي النيل

مظاهرها والمصالح المشتركة بين شطريه

تأليف
بكباشي (ا.ح)
محمد كمال عبد الحميد
دبلوم معهد الصحافة ودبلوم الاحصاء

تصدر عن
إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة

obeikandl.com

وهمة وادى النيل

مظاهرها والمصالح المشتركة بين شطريه

تأليف

بكباشى (ا.ح)

محمد كمال عبد الحميد

دبلوم معهد الصحافة ودبلوم الاحصاء

obeikandl.com

مقدمة

أنشودة الخلود

لك الاكرام ياحامي إنك تظهر لكي تجعل مصر تعيش
إنك تروي الحقول التي خلقها رع وتمد جميع المخلوقات بالحياة
وعندما تنزل من السماء فانك تعد الأرض بالحياة دون انقطاع
إنك حامي الفقير والمحتاج وتجعل كل إنسان غير محتاج للآخر

بهذه المزامير رتل شعب وادي النيل المقدس أنشودتهم الفطرية الخالدة منذ نيف وخمس وخمسين قرناً أو تزيد ، وبقيت ألحانها تتردد منذ ما قبل التاريخ بين جنبات الوادي على مر الأيام وكر العصور ، وقد سطرت حروفها من مداد الحياة .

وظل شعب النيل يرى في هذا اللحن أنشودة البقاء .. والخلود .. وبقيت تتوارثها الأجيال عن بعضها ، وستبقى إلى أن يرث الله الأرض وما عليها .

ولم يقتصر وصف وابراز حقيقة الوحدة لوادي النيل على تصوير سكانه وبنيه لمعاني تلك الوحدة ، بل تجاوزتهم تلك الحقيقة الأزلية إلى ما وراء الوادي ، حيث هتف الهاتفون من بناة التاريخ بالرغم من تباعد أوكارهم بين زوايا الأرض وأركانها .. وبالرغم

أيضاً من تباعد عصورهم بين مواكب الزمان .. فأنشد هيرودوتس أبو التاريخ لحنه المأثور .

« بأنه قد نزل وحي سماوي من الملأ الأعلى على هيكل آمون المقدس يرتل أن مصر تشـــمل كل الأرض التي يجري فيها ما عي (النيل) أويرويها ، وأن المصريين هم الأمة التي تشرب ماء النيل »

فكان هذا هو التخطيط الدقيق الأعلى لحدود وادى النيل الذى وصفه تشرشل بأنه كشجرة نخيل مثمرة . . جـــذورها فى السودان . . وجذوعها فى النوبة . . وجريدها وثمارها فى الدلتـا وإن هذه النخلة إذا قطعت فى أى جزء منها ماتت وتلاشت »

وبجانب ذلك أيضاً ، فقد شهد العالم على ألسنة قادته قيام وحدة وادى النيل منذ القدم وقد شملت تلك الوحدة بين دفتيها :

أ ـ معانى الوحدة الطبيعية التى أوجدتها وهيأتها يد الطبيعة .

ب ـ بقاء الوحدة الجغرافيـــة التى قامت على تجانس وتكامل طبيعة الأرض وما بها وما عليها من الهيئات وما تفيض به عليها وحدة الظواهر الجوية .

حـ ـ ومن حقيقة وحدة الأصل بين السكان وقد خصتهم تلك الوحدة الطبيعية وبما صقلتهم وأقامتهم وأعاشتهم الوحدة الجغرافية لموطنهم .

ى ـ وأيضاً من وحدة التفاهم والتعبير بينهم بما توحدت به لغتهم كنتيجة لوحدة الأصل لهم .

هـ ـ وهكذا توحدت طبيعة الشعور فيهم فتحققت لهم وحدة الدين الذى وحد بدوره مجال روحانيتهم ومعنوياتهم .

و ـ وبذلك توطدت أواصر الوحدة للوادى بما توحدت لبنيه من المصالح المشتركة التى أوجدتها . . وهيأتها . . ودعمتها . . تلكم القوائم السالفة للوحدة .

ز ـ وأيضاً تدرجت معانى الوحـــدة التاريخية والقومية والقانونية منذ الأزل . . وستظل باقية إلى أن تتبدل الأرض غير الأرض .

obeikandl.com

الفصل الأول

الوحدة الشاملة

الوحدة الطبيعية :

لقد وحد الله مصدر الحياة لمخلوقاته . . فجعلها كلها ترجع فى أصلها إلى الماء بقوله تعالى . . « وجعلنا من الماء كل شىء حى »

فقد وحدت يد القدرة الالهية مجرى الماء الذى تحيا عليه وترتبط به . . مصر والسودان فتوحد بوجوده مصدر الحياة لأهلهما . . وتوحدت به فيهما آمالهم فى الرزق والعيش وأيضا آلامهم فى كفاحهم لتحقيق وإدراك غاياتهم من أسباب الحياة وكنهها . . فتولد مع هذا عنصر الوحدة المعنوية لهم . . ووحدة الشعور بالأمل والألم . . مع ما أوجدته الطبيعة من وحدة الشوء ووحدة البقاء . . ووحدة الارتقاء . . فالنيل هو الذى أوجد وهو الذى يتعهد ما أوجد . . بما يحمله بين راحتيه من أكسير الحياة . . وسر الوجود وقد تدرج فى جريانه بمنطقة جغرافية توحدت فيها وحولها طبيعة الأرض من حيث تكوينها . . وطبيعة الظواهر من حيث تأثيرها . .

الوحدة الجغرافية :

ونحن إذا علمنا أن اختلاف المناطق الجغرافية فى العالم يرجع إلى مدى تباعدها أو تقاربها من قاعدة القياس الثابتة سواء أكانت طولا أو عرضا . . مما يترتب عليه تفاوت كل منطقة عن الأخرى فى كافة خصائصها ومشتملاتها . .

فاننا نجد أن التدرج الذى تبدأ منه وتنتهى إليه طبيعة وجغرافية وادى النيل يتمثل بوحدة لا تضاهيها أية وحدة أخرى فى العالم . . إذ هى تخضع لمجموعة واحدة من المؤثرات والظواهر تتمم بعضها بعضا . .

فبالرغم مما ترجع إليه جغرافية مجرى النيل بسابق كونه عدة أنهار ونهيرات لكل منها تاريخه الخاص به . . الا انه قد توحدت كل هذه المجموعة المائية لتكون النيل بشكله الحالى . . وقد كان للجيولوجيين رأيهم الخاص فى ذلك وهو أن النيل النوبى . . ونيل مصر كانا منفصلين عن سائر أجزاء النيل . . عدا نهر عطبرة الذى اعتبروه بمثابة مجرى أعلى لهما ، وهكذا قالوا عن أجزاء النيل الجنوبية . . والبحيرات العظمى فى تحديد الصلة بينهما . . ثم تم توحيد تلك الصلة تدريجيا .

وسواء صح اعتبارهم أو لم يصح فان الطبيعة قد تعمدت بدوام قيام . . وبقاء تلك الوحدة فقد نظمت وتوحدت موارد المياه للنهر بمنطقة البحيرات . . وأيضا لكى يتم تنسيق وحدة الجريان

المستمر لمياهه . . فقد أتته الظواهر الجغرافية بما نظمته برسم الأسطار للروافد الحبشية للنهر . .

وحدة الجنس والأصل :

وهكذا كانت الوحدة الجغرافية للوادى عند ماهبط إليه ابنا حام بن نوح عليه السلام . . واستقر بهما المقام بعد الطوفان . . فاستقر مصرايم بالشطر الشمالى للوادى بينما انحدر أخوه « كوش » صوب الجنوب . . وتدور عجلة الزمان تجرى فى ركابها أبناء الشقيقين وأحفادهما وقد تزاوجوا وتناسلوا وتكاثروا . وتزاوروا وتبادلوا الهجرة فيما بينهم تمكينا لمصالحهم المشتركة . . فانحدر المصريون جنوبا . . تارة ، لطلب التجارة والصيد . . وتارة لنشر حضارتهم ولترويج أصول مدنيتهم . . وتارة ، لتأمين أنفسهم بامتزاجهم مع أشقائهم فى الجنوب وتعاونهم معاً ضد المتربصين لهم من حولهم . وتارة ، لتدعيم الصلة الروحية . . التى كانت وما زالت أدق رباط يجمع بين القوم وسعى السودانيـــون شمالا . . أملا فى ترويج تجارتهم وجنى ثمرات ما أفاضت به عيون النيل بأرض الكنانة . . وطمعاً فى طرق أبواب التعارف والتعامل مع شـــعوب الشرق والغرب فى نقطة اللقاء بينهم : بمصر . . ورغبة فى تأمين رأسهم من الشمال من أى عدوان خارجى قد يفد اليهم من المنافذ المؤدية إلى شمال الوادى . . وطلبـــاً . . للتزود من مختلف ألوان الثقافات والحضارات .

وإزاء هذا التأرجح العاطفي بين كفتي الوادي فقد شدت اليهما مواكب المهاجرين من العرب ومن النازحين الأتراك ، واللاجئين الاثيوبيين .

وبذلك تأصلت وحدة الدم ، وقويت تلك الصلة تدريجيا .. تعززها وحدة الروابط التقليدية والعادات بين تلك المجموعة المندمجة ببعضها .. المتفانية في نفسها .

وهجرة اللغة

ولقد كان لوحدة الأصل وما قامت عليه من وحدة الجنس والدم . . وتوحيد الفروع المتشابكة وتأصلها وتجاذب الأطراف المتعانقة وتكتلها .. بين سكان شطري الوادي .. أن توحدت بينهما طبيعة اللسان . . وذاب على أطرافه ما كان قد لصق به من لغات المهاجرين ولهجاتهم . . فتوحدت لغة التعبير بين الجميع . . مما زاد في قوة التماسك بين الأفراد وبعضهم وبين الجماعات وبعضها ، وبالتالي بين ثقلي الوادي .. مصره .. وسودانه .

وهجرة الدين

وهكذا نطقت ألسنة القوم بوحدة التخاطب والتفاهم العادي بين أهل الوادي . . وانطلقت تلكم الألسنة بما توحدت به قلوبهم وعقائدهم من لغة التفاهم الروحي بينهم وبين وحدة عباداتهم فتآلفت بذلك قلوبهم وأرواحهم منذ القدم . . وظلت تلك الوحدة

تتسامى فى قيامها وارتقائها منذ تدرجها بين أبراج الانتقال الروحى منذ عهد ابنى نوح وما أعقبه من عهود الفراعنة والبطالسة والرومان .. إلى أن أشرق الإسلام بوحدة مصدره .. ووحدة معناه .. ووحدة غايته .. فاشتدت بذلك وتعاظمت وحدة الوادى تماسكا .. وشدت قوائم تلك الوحدة طبيعة الدين الحنيف بما سنه من يسر فى التعامل .. والتزاوج .. والتراحم .. والتقارب .

الوحدة الثقافية

أما وقد تكاملت حلقات الدرس فى الدين بين جوامع ومعابد الشمال والجنوب ، وقد أدرك الجميع ما حثت عليه أديانهم من ألوان التشريع ، والاجتماع والعلم ، والأدب ، والطب ، وضروب الحكمة ومختلف الفنون . . فتسامت بذلك عقولهم ، وارتفعت مداركهم ، وتعالت مطامعهم للتزود من عوالى مناهله ، حتى أشرق الوعى الثقافى بين جنبات الوادى ليرسل أضواءه بين شعوب العالمين ، وليجذب اليه بستانه عشاق العلم وطلابه ، فيأتون له من كل فج وصوب ، ويلقون بأنفسهم فى أحضان وادينا ، وسرعان ما تتلاشى فيه غربتهم ، وتندمج مع بنيه كلمتهم . . ويظل هذا الارتقاء الثقافى فى وحدته .. وكماله . وإشراقه قائما منذ أن سجلته يد الفراعنة على معابدهم المتناثرة على صفحة الوادى بشطريه . . إلى عهد من تلاهم حتى يومنا هذا . باستثناء تلكم اللحظات العابرة . . الداكنة التى اعترضت تدفق تيار تلك الوحدة حينا والتى آن لها أن تنقشع وتزول والتى بالرغم من وجودها لم تحل دون بقاء هذا

اللون من الوحدة وإن كان أثرها اقتصر على اطراد الوعى الثقافى فى أحد شطرى الوادى بدرجة أعلى وسرعة أكثر مما تعرض له الشطر الآخر الجنسى . . وبتلك الوحدة الثقافية بين قلوب القوم وعقولهم وأرواحهم توحدت وجهتهم وأمانيهم وآمالهم وتوحدت لغة الشعور بينهم فى الاحساس بآلامهم فتعددت مع ذلك سبل الحياة لهم وسبل الكفاح لهم منذ بدء وجودهم .

الوحدة الاقتصادية :

وكنتيجة مباشرة لوحدة مصدر الحياة الذى جمع . . ووحد بين شطرى الوادى . . وكنتيجة لوحدة الجنس بين أهله . . وما خلقوا من عليه وحدة الطبع . . وما طبعوا عليه من وحدة الشعور . . وما تحدد بذلك من وحدة الغاية . . وما قام عليها من وحدة السبيل فى الحياة لتحقيقها . . وما يلازمها من وحدة الجهد والطاقة وما يصقلها من ألوان الثقافة الموحدة . . وأيضاً كنتيجة للطبيعة الجغرافية التى وحدت نطاق ونظام البيئة والمعيشة لما تضمه دفتا الوادى من الكائنات . . والخامات . . وما تؤثر به عليه من مجموعة مؤثرات جغرافية ثابتة موحدة فنتيجة لكل هذا . . فقد توحدت سبل وعناصر الحياة الاقتصادية التى تقوم عليها دعامة المصلحة المشتركة بين مصر والسودان لما يتمم به احدهما الآخر ولما يمتصه كل منهما من فائض الآخر . . ولما يجده كل منهما مما ينقصه فى الشطر الآخر . . وبهذا توحدت بينهما الغاية بجزئيها . .

الوحدة التاريخية :

ولقد قامت الوحدة التاريخية لوادى النيل على وحدة الطبيعة ، والطبع بين سكانه فهذه هى أن الوحدة الأصلية التى جعلت أبناءه شعباً واحداً . . وإذا ما أضيفت إليها العناصر الاضافية تألف كاللغة . . والدين . . والثقافة . . والمصالح الاقتصادية كانت الوحدة مكتملة الأسباب أصولا وفروعا .

ولقد كانت وحدة الطبيعة أصلا لوحدة الطبع إذ أنه وليدها وهو بذلك الوحدة الأصلية الباقية فى حياتها ونشاطها إذ لايجدها التاريخ . . لأنها وجدت قبل التاريخ وستبقى مابقى ولعل ماتوارثته عصور التاريخ عن هذا السر فى وحدة الوادى خير برهان على أزلية تلك الوحدة وسرمديتها منذ أن حققها الملك سنفرو ثم بيبى ثم أخناتون ، ومن أعقبه من الفراعنة نذكر منهم الملك آى والملك حور وسيتى ، ورمسيس الثالث ، ومن أعقب هؤلاء من ملوك البطالسة ، وخاصة بطليموس الثانى وكذلك من قام بها من رجال الرومان ومنهم بترونيوس وكاديوس حتى هبط العرب أرض النيل وظلوا به إلى يومنا هذا وقد تعاقبت على مسرحها عهود الأتراك والمماليك . . وأعيد بناء وترميم تلك الوحدة فى عهد محمد على باشا . . واستمر خلفاؤه من بعده يعملون على تقوية وتدعيم صرح الوحدة حتى استكملت مظاهرها ومعانيها فى عهد الخديوى إسماعيل .

الوحدة القومية والقانونية :

وقد كان لمظاهر تلك الوحـــدة التى أعاد محمد على تحقيقها أن

اعترف له ولمن بعده من لدن الباب العالى ومن الدول العظمى بفرمانات ومواثيق رسمية بما حققه على يديه .. ولم تزد تلك الفرمانات من حيث الواقع فى حقيقة الوحدة شيئاً سوى ماصبغتها به من الوجهة القانونية الدولية فى عصر كان يدين وقتئذ بمثل تلك العهود والمواثيق المسجلة .

ويضيق مجالنا الآن فى التعرض لمضمون تلك الفرمانات ونكتفى بالاشارة إلى :

ا ـ فرمان عالى فى ١٨٤١/٢/٢٣ لمحمد على باشا وقد عهد اليه فيه بولاية مقاطعات : نوبيا ، ودارفور ، وكردفان ، وسنار .

ب ـ لائحة مؤتمر لندن بتاريخ ١٨٤١/٥/١٠ وقد اعترف بدولية المسألة المصرية السودانية ، والارتقاء بها عن دائرة الباب العالى وحده ، والاعتراف دولياً بوحدة وادى النيل .

حـ ـ فرمان عالى صدر بتاريخ ١٨٤١/٦/١ لمحمد على باشا أثر الاعتراف دولياً بوحدة الوادى ، وقد جاء مانصه : «وإننا قد منحناكم بموجب فرماننا هذا الهميونى ولاية مصر بحدودها القديمة كما هى مرسومة فى الخريطة» . وقد أرفقت معه الخريطة لمصر والسودان معاً .

و ـ فرمان عالى صدر بتاريخ ١٨٦٦/٥/٢٧ لاسماعيل باشا جاء فيه هذا النص : « تنتقل ولاية مصر مع ماهو تابع اليها من الأراضى وكامل ملحقاتها ، وقائمقاميتى سواكن ومصوع ، إلى أكبر أولادك الذكور بطريق الارث »

هـ ـ معاهدة الرقيق بين مصر وانجلترا فى ٤/٧/١٨٧٧ وقد وضعت ونصت على حدود وادى النيل الذى ستسرى عليه نصوص هذه المعاهدة ويشمل مصر وملحقات الحكومة المصرية بأفريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر .

و ـ معاهدة ٧/٩/١٨٧٧ بين مصر وانجلترا جاء فيها : اعتراف حكومة صاحبة الجلالة بحقوق صاحب السمو الخديوى اسماعيل باشا الشرعية تحت سيادة الباب العالى على الساحل الصومالى حتى رأس غردافوى » .

ز ـ صدور أمر عالى خديوى إلى حاكم السودان عام ١٨٨٠ باتباع جميع الأوامر والقوانين واللوائح المصرية وأن تحال على الوزارات المصرية .

ح ـ وفى ٢١/٣/١٨٨٢ أنشئت وزارة للسودان بمصر وتعين أول وزير لها ، عبد القادر حلمى باشا .

وقد ظلت المظاهر الرسمية القانونية الدولية فى استمرار تبلورها وفقاً للتطور السياسى العام الذى تدرجت فيه مصر فى تحديد صلتها وارتباطها بالعالم الخارجى أو تنظيم سياستها الداخلية . فقد أنشىء مثلا فى ٨/٦/١٧٧٩ مجلس شورى القوانين مكوناً من ١٢٠ عضواً منهم ١٦ من السودانيين . وكان هذا العدد مساوياً ومعادلا نسبياً لعدد المصريين ، وظل هذا التعادل قائما حتى أنه فى عام ١٨٨٢ عند اعلان الدستور فى مصر زيد عدد النواب إلى ١٢٥ وزاد تبعا لذلك عدد السودانيين إلى ١٧

ورغم مانال هذه الوحدة من تصدع ظاهرى بسبب الاحتلال إلا أن الحقيقة الدائمة ظلت محتفظة بمعانيها وأوارها مما أرغم رسل الاحتلال أنفسهم للاعتراف بها فى مختلف المناسبات الخاصة حينا ، والدولية أحيانا .

وفى ذلك قال اللورد سالسبورى فى ١٢/١٠/١٨٩٦ لسفير فرنسا « بأن وادى النيل كان ومازال ولن يزال ملكا لمصر » .

كما صرح اللورد روزنبرى فى ١٢/١٠/١٨٩٨ والسير غراى فى ٢٨/١٩/١٨٩٨ واللورد كامبورى فى ١٤/١١/١٨٩٨ بخصوص حادث فاشودة بأنها ملك لمصر . وكان ذلك قبيل اتفاقية ١٨٩٩ بشهور قلائل .

وهكذا بقيت أصول الوحدة قائمة ثابتة رغم ما تعرضت له أطرافها من لفحات السياسة القاهرة ، وقد حقق لها الآن أن تغرب إلى الأبد .

الفصل الثانى

المصالح المشتركة

- ١ -

المصالح الاقتصادية والاجتماعية

وبقدر ما ارتبطت به مصر والسودان من ألوان الوحدة . . وما تهيأ لها من تعدد أسبابها والتحام صروحها . . والتى تكفى إحداها لدوام إحيائها . . . فقد تدعمت ورسخت قواعدها بما توحدت به أيضا مصالحها المشتركة الدائمة . . والتى تتفرع أصولها وتدور كلها من . . وحول مصدر الحياة فيها . . ماء النيل ! !

المصدر المائى :

فمصر تدين بوجودها . . وبقاء حياتها . . إلى النيل . . وايضا يدين النيل بدوره فى . جريان مائه واستمرار نبضه وخفقانه إلى مصدر بعثه ومنبع كنزه فى الجنوب حيث تتجمع بأطراف السودان عناقيد البحيرات الكبرى . . وتلتقى به مشتبكة الأنهار والمجارى المائية التى تعود إليه بنفسها . . ولقد برز وصف تلك الصلة الدائمة بقول الشاعر :

فمصر الرياض وسودانها عيون الرياض وخلجانها
وما هو ماء ولكنه وريد الحياة وشريانها
تتمم مصر ينابيعه كما تمم العين إنسانها

وحول هذا المعنى أيضا كتب رياض باشا وزير مصر الأول فى ١٨٨٧/١٢/١ فى مذكرته إلى السير أفلين بارنج ما نصه . . لا ينازع أى إنسان أن النيل هو السودان . . ولا يرتاب أحد فى أن العلاقات التى تربط مصر بالسودان لا انفكاك لها وهى أشبه شىء بعلاقة الروح والجسد . . فالسودان بحكم موقعه . . وحقيقة طبيعته . . وزاخر ماديته هو بمثابة همزة الوصل وقنطرة الاتصال بين قوتى العطاء فى الجنوب . . والأخذ فى الشمال ؟ ! وأنه لاسبيل إلى قيام أو بقاء تلك القنطرة إلا بارتكازها واتكائها على دعامتين ثابتتين . . نرى مصر تمثل إحداهما . . وهى أيضاً فى نفس الوقت تعد بمثابة المشرب الطبيعى الذى يتنفس منه السودان من خطر الخنق والغرق معاً .

وبذلك ارتبطت مصلحة وسياسة مصر المائية بما تأخذه من الجنوب مع مصلحة السودان بما يدفعه . . ويقدمه للشمال . .

والسودان بما فيه ـ وبما ينتظر أن يقام فيه ـ من منشآت ومشروعات هندسية للتحكم والسيطرة فى مياه النيل يعد صمام الأمن . الذى تقاس عليه الرفاهية المائية لمصر ، والتى تقوم عليها كافة ألوان الرخاء القومى .

ولهذا فان السيطرة على النهر من منابعه إلى مصبه . . وكذا القول الفصل فى كافة المشروعات التى أقيمت . . والتى تقام فى أى جزء يجب أن تكون فى يد واحدة .

وهى اليد التى تمتد متلهفة إلى كل قطرة من مائه لتحيى من كل قطرة منه روحاً وجسداً فى أرضها .

وهى اليد الأولى التى صافحت منذ الأزل عطايا السماء ، وتلقت منها هطل أمطارها وصانت بالتعمير والإنشاء تلك العطايا .

وهى اليد التى تستطيع أن تبذل وتقدم كل ما تملكه من مال وجهود لتأمين مورد رزقها وتنظيم تدفقه وجريانه .

وهى أيضا اليد التى ستظل ممدودة بالشكر لمن خلق لها أكسير حياتها ، وأيضا بالتهديد لمن يتعرض لسلبها سر وجودها .

وهى اليد الطولى التى قدمت على كفها قرابين من دماء أبنائها لتشترى به حق حياتها منذ بدء ماضيها .

وهى اليد التى مازالت تتطاول بالدعاء والكفاح معا لتحرر وتطهر مجرى الماء مما ألقت به اليه الأقدار من الشوائب الغريبة عنه والعالقة به .

وهذه اليد هى يد مصر . . التى تخضع بدورها إلى ما توحى به أية قوة تستولى بأى صورة كانت على أعالى النيل حيث تتركز فيها السيطرة على مراقبة مياه النهر وبذلك تستطيع تلك القوة أن تفرض على شعب مصر والسودان معا الشروط التى تروق لها .

ولقد أوضحت طبيعة الوادى الجغرافيـة أن من يتملك بقاع النيل العليا يتحكم فى إدارة دفته وشئونه الداخليـة فى أى جزء منه ويتسلط على الوادى بأكمله ويتحكم فى رقاب شـعبه . . والسودان فى هذا الموقف صنو مصر وماهو إلا محطة داخلية من محطات النيل ، يقع عليه مايقع على مصر ، وإن كان نصيب مصر فى التضييق أشد وأنكى ، ولاسيما أمام اطراد تقـدم العلم وما وصلت اليه المعرفة الهندسية إلى ذروة عالية من الرقى والتقدم .

ومثل هـذا المعنى قال السير سكوت مونكريف الذى كان وكيلا لوزارة الأشغال المصرية فى تقريره إلى المعهد العلمى الملكى الانجليزى فى ١٩٠٥/١٠/١ : « إذا ملكت دولة متمدينة أعالى النيل أنشأت بلا شك المسارب فى بحيرة فيكتوريا نيانزا لتنظيم خروج الماء من ذلك البحر .. وهذا العمل فى نفسه سهل ميسور .. وإذا تم صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد الدولة المالكة هنالك وإذا وقع سوء الحظ لمصر التعسة إلى أن تكون فى حرب مع الدولة النازلة على شاطىء بحيرة فيكتوريا فانها تكون عرضة إما للشرق أو للغرق كما يتراءى للدولة المعادية » .

وجاء أيضا فى تقرير السير جيرالد مورتال مندوب انجلترا فى أوغندة سنة ١٨٩٤ مايأتى :

« إذا نظرنا إلى أوغندة من الوجهة السياسية وجدنا أنها أقوى حكومة فى أفريقيا الشرقية ، وفى قبضة أوغندة منابع النيل ، فموقفنا فى أوغندا أو مصر موقف واحد لا ينفصل أحدهما عن

الآخر ، لأن من يملك أعالى النيل يتصرف بمصر ومعها السودان على هواه ومشيئته ، ويكون باستطاعته أن يقضى عليهما .

والمسألة مع ذلك ليست مسألة كميات المياه التى تحصل عليها مصر لتزيل همها وقلقها وكفاية ذلك الايراد لحاجتها الحالية والمستقبلة كما ذكر لورد ميلنر وكما تم عليه الاتفاق باتفاقية النيل . ولكنها مسألة الاطمئنان الدائم المستقر على أن شئون الرى فى وادى النيل — والتى ستتعرض لها فيما بعد — يجب أن يهيمن عليها أبناؤها والتى تدور حولها كل مصالحهم الاقتصادية الخاصة وتتكيف به سياستهم العامة وسنرى من بين فروج الزوايا والأركان التالية كيف تتكامل موارد شتى الوادى وتتمم بعضها بعضا ! !

٣ـ الوحدة الزراعية :

فبالنسبة لما خصته الحقيقة الطبيعية أو الطبيعة الجغرافية لمصر والسودان بالصفة الزراعية فانها قد أفاضت على كل من القطرين خصائصه وموارده التى تتكامل مع بعضها فى كليهما من حيث تنظيم . . وتحديد السياسة الزراعية وتنويعها وتوقيت دوراتها فيما بينهما . . ولا شك فى أنه بتوحيد هذه السياسة وتنسيقها لخير ضمان يكفل السيطرة على ترقية سبلها ووسائلها مما سيؤدى إلى اطراد زيادة طاقة الانتاج الزراعى فيها . . وبالتالى ستتسع فيهما دنيا الاعاشة والاستغلال للثروة الحيوانية التى تعتمد بدورها على مدى ما تنبته الأرض ولكى نبين إحدى صور المشاركة لتلك

المصلحة . . فلننظر كيف قامت دعامة الثروة الزراعية فى مصر . . فنرى أنها اعتمدت إلى حد كبير على زراعة القطن . . ولكننا مع ذلك نرى ما تتقدم نحوه نسبة انتاج القطن فى باقى بقاع العالم وأيضا مع ما تتقدمه فنون الصناعة الحديثة للتغلب على رداءة الأنواع الأخرى التى تفتقر إلى مميزات القطن المصرى . وكذلك أيضاً مع إطراد التوسع فى استغلال صناعة الألياف الصناعية والحرير والسليولوز والنايلون . مثل هذه العوامل والحقائق ستؤدى إلى حتمية البحث عن موارد زراعية رئيسية لمصر غير القطن . . ولكننا من ناحية أخرى سوف لانجد مجالا يتسع أمامنا لتحقيق ذلك إلا فى السودان حيث مازالت الأرض بكراً ، والساحات متسعة ، والمياه أكثر وفرة ، وخاصة بعد تنظيم المشروعات التى فى دور إعدادها أو التى فى انتظار تنفيذها . . هذا بالنسبة لمصر ، وأما بالنسبة للسودان فان أرضه فى حاجة إلى تهذيب وترويض واعداد واستغلال ، ولاسبيل لذلك إلا عن طريق الأيدى المصرية التى عالجت فلاحة أرض الوادى منذ أكثر من خمسة وخمسين قرناً والتى تتكاثف نسبتها فى الشطر الشمالى للوادى . والتى تكثر معها نسبة رؤوس الأموال التى حققت أو ستحقق قريباً مشروعات السماد وغيره من المواد والآلات التى تفتقر اليه أرض السودان لمضاعفة انتاجها وصيانة حيويتها . وبجانب هذا أيضاً فنجد أن مصر هى المنفذ المفتوح أمام السودان لامتصاص كل فائضة من الثروتين الزراعية والحيوانية ، وما تتضمنه الأولى من الأخشاب

والبن والفواكه والحبوب والصمغ والزيوت وكل ذلك بما يعادل ٩٥ ٪ من صادراته (باستبعاد القطن) .

وبجانب ذلك يعتمد السودان اعتماداً كلياً على السوق المصرية في تصريف انتاجه من الأغنام والماشية والجمال والخيول ، وستزداد صلة التبادل النفعي بين القطرين تدريجياً كلما زاد بتحسن طرق المواصلات الحديدية والنهرية بينهما ، وهذا ماتيسر تحقيقه وحدة المصلحة بينهما .

صور الناحية المعدنية :

وأما إذا امتد بنا البصر إلى ما وراء أفقنا القريب في مصر وإلى ما تحت الثرى . . لرأينا كيف تموج موارد الثروة المعدنية بالسودان حيث تتناثر ألوانها ومواردها بين أرجائه وحيث تكثر المواد التي تحتاج إليها مصر ليكمل لها عقد ثروتها المعدنية فبجانب ما يوجد بالسودان من الذهب في سنار بجبال شنقول جبل تيبرا وشيبون ، ووادي العلاقي بين كورسكر والبحر الأحمر .

والنحاس في حفرة النحاس في الشمال الغربي من بحر الغزال . . وفي جبال سواكن .

والحديد في كردفان . . دارفور . . وبحر الغزال حيث يتوافر بكميات هائلة مطموراً في الرمال ، ويوجد في هذه المنطقة وحدها من المعدن الخام ما يغطي مساحة ٨٠ ألف كيلو متر مربع وسمك المعدن يتراوح من متر إلى خمسة أمتار .

والرصاص فى جبل الكتم شمال كوبى بدارفور .

والنطرون فى بحر النطرون فى طريق الأبيض .

ومالح البارود فى الفاشر . . . وبالقرب من الخرطوم .

والشب فى واحة الشب غربى حلفا .

والأنتيمون فى جبال مرة .

والفحم فى منطقة بحر الجيل . . ودارفور . . وفى دنقلة قرب سطح الأرض ، وبكميات كبيرة جداً . . علاوة على وجوده بكثرة على حدود السودان والحبشة .

وهذه هى قائمة المواد التى تزداد قيمتها ويظهر أثرها فى مضمار الانتاج العام إن كان فى السلم أوفى الحرب على السواء وهذا علاوة على مجموعة الأحجار المعدنية والأخرى وباقى الأملاح التى تزخر بها صحارى السودان وتكنزه شقة الحدود بينه وبين الحبشة .

ولعل أهم وأخطر هذه الأحجار عامة . . اليورانيوم الذى تنبأ بوجوده الباحثون ، وعلماء الجيولوجيا بجبال النوبة الوسطى وإن كان سجل مستخرجات تلك الجبال لخير مبشر وأقوى دليل يؤكد وجود هذا العنصر الحيوى .

وبتلك المجموعة الكاملة تتحقق للوادى ـ إلى درجة كبيرة ـ وحدته المعدنية بجانب ماتضمه أرض مصر من البترول والفوسفات والحديد والرصاص والمغرى والنحاس والمنجنيز علاوة على الثروة المجهولة من اليورانيوم أيضا والتى كشفت بوادرها أبحاث

الباحثين فى شبه جزيرة سينا والتى تحقق وجوده بها بعد اكتشافه والعثور على موارده فعلا بجهة العقبة فى الركن الجنوبى الشرقى لشبه الجزيرة .

المصلحة الصناعية والتجارية :

وبازاء توفر مجموعات الموارد الزراعيـة والحيوانية ـ غذائية وغير غذائية . . والمعدنية .. فقد توفرت أهم أسباب قيام الصناعة بالوادى .. ومع ذلك فان مصر تتمتع بجانب ذلك من باقى أسباب النهضة الصناعية من . . وفرة رؤوس الأموال . . وكثرة الأيدى العاملة عامة والمتمرنة خاصـة . . واطراد الزيادة فى توليد القوى المحركة سواء من البترول أو من الكهرباء وما ينتظر توليده من حرارة الشمس . ولتوسطها بين أسواق الشرقين الأوسط والأدنى بصفة خاصة والأسواق العالمية بصفة عامة . . ولاطراد التوسع فى شبكة المواصلات الداخلية والخارجية على السـواء مما سيخفض أجور النقل .

وكل ذلك لمما يبشر بمستقبل صناعى سيشرق على الوادى قريبا بفضل ما تتقارب به شقتا الوادى من إدماج وتوحيـد مواردهما تحقيقا لمصلحتهما المشتركة . وبقدر ماتتدرج إليه السياسة الصناعية المنتظرة للوادى . . بقدر ما ترتفع إليه موجة المد التجارى التى ستتردد بينه وبين الأقاليم المجاورة والمتاخمة على السواء وإن ذلك لمما يزيد فى ارتقاء مستوى الرخاء العادى بين أهل مصر والسودان معا

ومن جهة أخرى فانه بتحقيق تكامل الوحدة بينهما ستنظم سياسة التوسع فى تجارة المرور (الترانسيت) نظراً لما يتمتع به الوادى من موقع جغرافى ممتاز .

المصلحة الثقافية :

ظلت مصر أيضا منذ فجر التاريخ وما قبله . . منارة العرفان لشعوب العالمين وقد ألقت بأضواء الحكمة والمعرفة على ما حولها وكان السودان أسبقها وأحقها بالتمتع بها . . وزاده التصاقا بها ما كان بين الشطرين من وحدة اللغة . . وما تنطق به وحدة اللسان . . وما تفهم به من وحدة التعبير . . والتى هيأتها وحدة الجنس . . وصقلتها وحدة الدين . . ورعتها وأعاشتها وحدة البيئة وبذلك توحدت أسس الثقافة ودعائمها ، واندمجت فيها المصلحة المشتركة التى كانت تزداد تألقا وبزوغا كلما قويت أواصر الوحدة بين الشقيقين ، وإن كان نصيب السودان فى تلك المصلحة أوسع وأكبر ولم يكن له أن يظفر بمصلحته دون ما ترغب فيه مصر هى الأخرى لتحقيق نصيب من تلك المصلحة بما تستغله من نشر ثقافتها واستثمار جهود وإنتاج أبنائها . . ولما فى ذلك أيضا من نشر أسباب مدنيتها بين أشقاء الجنوب فبقدر ما تظفر به مصر من النهوض بالسودان من الوجهة الثقافية وما يعتمد عليها من الرقى الاجتماعى بقدر ما تجنيه هى الأخرى من تقوية ظهرها . . وتدعيم كيانها . . وترويج دعايتها . . وتقوية كلمتها . . وإعلاء صوتها بما سترتفع إليه نسبة الداعين والناطقين والهاتفين بروح الثقافة

المصرية مما سيظهر أثره خارج محيط الدائرة التي تدور حول محور الوادي كما سنوضحه فيما بعد ، ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نشير من قريب إلى ما تعتمد عليه الأمم والشعوب قاطبة على الركن الثقافي من كيانها في سبيل تقوية صلاتها ببعضها وترويج دعايتها ونشر مبادئها الاجتماعية والسياسية وإنعاش مستواها الاقتصادي . . فتحقق بذلك من النتائج ما لا تحققه قوة السيف والنار معا .

المصالح السياسية

فبقدر ما تقوى به الصلة أو المصلحة الثقافية المشتركة بين القطرين ، بقدر ما تقوى به الأواصر الاجتماعية بينهما . وبقدر ما تتسامى اليه الروح القومية بينهما ، وأيضاً بقدر ما تشتد عزائم القوم فيهما . وكذا بقدر ما يزداد تبلورهم السياسي تألقاً وحرارة ، إذ ستتسع أمامهم آفاق الأمل والعمل في تكييف أمورهم والارتقاء بها وهم كمجموعة قوية ، غنية ، لها قوة كيانها ، وسعة وجودها ، واحترام كلمتها ، ووحدة سياستها .

ونحن إذن ننظر لكل قطر منهما على حدة لنرى طبيعة سياسته الحالية ، ولنقدر بعد ذلك ما يرتجى له من الارتقاء السياسي باندماجه مع القطر الآخر ، لرأينا السودان وقد أحاطته مجموعة من الأقاليم اتحدت في سياستها وقد تزعمتها أوغندة التي تعد الآن أقوى الأقاليم الأفريقية الاستوائية وأكثرها اتصالا بركب السياسة

العالمية . وكذا لو جدنا الحبشة وقد اصبح لها صوت مسموع بين شعوب العالم ، وقد أصبحت ترى وتعامل كأية دولة كاملة فى نضوجها السياسى .. بينما ظل السودان قابعاً بين حوائط حدوده ، منطويا على نفسه لا يكاد يسمع صوته حتى بين أرجائه ، ولم يكن ذلك إلا نتيجة لما أرغم عليه من التقيد بأسلوب سياسى خاص لا يوجد له نظير بين أمم العالم قاطبة .

وبالتالى ، إذا تطلعنا إلى ما تتمتع به مصر من زعامة مجموعة الدول العربية ، وأيضا مع ماتحددت به وارتقت اليه صلاتها بباقى دول العالم ، إلا أنها مع كل ذلك مازالت تشعر بعدم اكتمال دائرة كيانها السياسى بما كان للظروف القاهرة من أثر فى قصر وتحديد هذا النشاط عليها وحدها ، دون تكامله وامتداده إلى السودان ، مما حرم مصر لفترة غير قصيرة من قوة مادية ومعنوية هى فى حاجة اليهما لتعلى صوتها ، ولتزيد أمامها مجال نشاطها ومساهمتها فى تحديد السياسة العالمية .

ومن ناحية أخرى فان المصلحة السياسية بين الشطرين لاتقتصر مظاهرها على تقويتها بعضها فى صلاتهما بالخارج فحسب .. إلا أنها تنظم فيما بينهما قبل كل هذا ، طبيعة الصلات الداخلية ، وتنسق فيما بينهما أيضاً خططهما لتحقيق رفاهيتهما المشتركة التى ستقوم عليها سياسته ، ترقيتها ، وتنميتها ، وصيانتها ، وتأمينها ، والدفاع عنها كما سنتعرض له فى الباب التالى .

— ٣ —

المصلحة الدفاعيـــة

ولم يقتصر أمر وحدة المصلحة السياسية لوادى النيل على ما يغمر رقعته من مساحة الأهداف القومية لأهله ، سواء فى الداخل أو فى الخارج . بل تطاولت إلى ما وراء ذلك النطاق الشعورى إلى ضرورة إعداد وتوحيد سياج الامن الذى يصون وراءه تلكم الأهداف والآمال وما يصحبهما من تبعات ومطالب ، وما يؤدى اليهما من مختلف السبل والطرائق .

وإن مثل هذا السياج الوقائى ، ليقوم على الدعامات والأركان الآتيـة :

ا ـ القوى البشرية ، وماتوحدت بينهما وفيها ، طبيعة العنصر والأصل .

ب ـ القوى المادية ، وماتكاملت فيها مجموعتا موارد شطرى الوادى معاً .

حـ ـ القوى المعنوية ، وما قامت عليه من وحدة الشعور والحس .

وإن كل هذه القوى طبيعية بطابعها وطبيعتها . . وما أضعف باقى القوى أمام الطبيعة التى ربطت بين تلك القوى وبعضها بحيث تتلاقى جميعها فى الزوايا الآتية :

التجنيد :

فقد أثبت التاريخ فى جميع مراحله المتباعدة أثر وحدة الوادى فى تأمين الحياة به ، بل وفى المناطق والأقاليم المجاورة له أيضاً ، وذلك بما حققته وحدة العنصر بين أهله ، ووحدة الأمل لهم ، ووحدة الجهد والعزم فيما بينهم ، ووحدة السبيل أمامهم بحشد قواهم وبتجنيدهم ، وهذا مما يمكننا استغلال خصائص مجموعات فروعهم ـ مع الاحتفاظ بوحدة الأصل فيهم ـ وبما يتفق ويلائم خصائص المناطق التى تضمهم من حيث طبيعتها ومدى تأثرها بالظواهر الجغرافية . فبوحدة القطرين ستزداد فرصة اختيار وتجنيد أجدى وأقوم العناصر التى ستتمخض عنها جملة سكانها ، وقد أشرفت على الثلاثين مليوناً ، الأمر الذى سيفسح مجال هذا الاختيار عما لو اقتصر الحال على أحد الشطرين دون الآخر . . ونتيجة ذلك هى الارتقاء بمستوى القوات المجندة سواء من حيث عددها أو صفاتها مما يجعلها قادرة على القيام بتبعات الدفاع عن أرض الوادى بما تتطلبه مطالب الحرب الحديثة . .

التنظيم :

ولعل أول ماتقوم عليه تلك المطالب . . سلامة التنظيم ، سواء كان هذا التنظيم معنوياً أو مادياً .

فبقدر ماتتوفر له العناصر البشرية من حيث عددها وخصائصها بقدر ما يسهل تشكيلها وتوزيعها لتكون بعد ذلك أهلا للتزود

بما يتفق معها وبما يلزمها من مختلف ألوان التسليح والمهمات ، إذ بتحقيق الوحدة الكاملة للوادى يمكن تنسيق سياسة تنظيم وتسليح القوات المجندة وفقاً لما تتطلبه خصائص مناطقه من جميع الوجوه .

التدريب :

ولقد أفاضت الحرب الأخيرة بتطوراتها ، ومفاجآتها ، ألواناً كثيرة من النظريات والدروس المستفادة التى أجمعت كلها على احتمال خوض غمار المعركة فى عدة ميادين فى وقت واحد أو فى أوقات متقاربة رغم ما يفصلها عن بعضها من شاسع المسافات ، الأمر الذى يتطلب إعداد الجيوش وحشدها وتنظيم وحداتها وتشكيلاتها ، وتسليحها وإعدادها فى أكثر من مكان استراتيجى واحد ، حيث يسهل توجيهها إلى الجبهات المهددة أو إلى القطاعات المختارة .. هذا من جهة .. ومن جهة أخرى ، فانه لمن الضرورى مع ذلك تدريب تلك القوات المتباعدة ـ فى مراكز حشدها ـ على جميع العمليات فى مختلف الميادين ، مع ما تتلون به ، وما تتشكل به طبيعة تلك الميادين ، وما يحيط بها من مختلف الأجواء والطقوس .

وفرة وتنوع مناطق التدريب :

ونحن إذ نرى أن طبيعة ميادين القتال لن تخرج عن إحدى الصور الآتية . . وهى الأرض الصحراوية المترامية . . أو المناطق

الجبلية الوعرة . أو المناطق الزراعية سواء خفت كثافة المزروعات بها أو اشتدت لتكون مناطق غابات .. وأخيراً المناطق الجليدية .

فاننا إزاء هـذا العرض السريع لوصف مناطق القتال البرى فى جميع أرجاء الأرض ، فاننا نجد أن وادى النيل يضم بين قوسيه ثلاثة ألوان من هذه المناطق الأربعة ، وهى : الطبيعة الصحراوية الصفراء ، والطبيعة الجبلية الدكناء ، والطبيعة الزراعية الخضراء ، وقد غابت عنه ـ إلا قليلا ـ الطبيعة الجليدية البيضاء .

ولمسنا أيضاً من دروس وخصائص الحرب الأخيرة سرعة التطور التى لازمت وسائل النقل وإعداد طرق المواصلات التى ربطت ووصلت بين مختلف الميادين على الرغم من بعد الشقة فيما بينها .. ورأينا كيف امتدت وتطاولت ألسنة القتال إلى الشرق والغرب معا ، وإلى الشمال والجنوب أيضاً ، ولم تقتصر على ميدان بدايتها فحسب ، وكيف ترتب على ذلك تحديد الخطط الاستراتيجية والتحركات العامة للقوات المقاتلة التى لم تكن تعلم على أى أنواع الأرض ستخوض غمار المعارك فيها ، مما يتطلب إعدادها وتدريبها على مختلف العمليات الحربية التى تلائم وتتفق مع طبيعة جميع الميادين .

وقد أفلح بعض المحاربين فى ذلك ، فكسبوا ثمرة جهدهم ، بنصرهم . . فكنا نرى كيف كانت قوات الحلفاء ـ على اختلاف عناصرها ومشاربها وتفاوت درجة التفاهم بينها ـ قد تجمعت

وحشدت فى قواعدهم ، وكانت مصر إحـــدى تلك القواعد الاستراتيجية الرئيسية ، حيث تدربوا على أرضها على أعمال الصحراء تمهيداً لمعركة شمال أفريقيا ، وتدريب بعض قواتهـم فى السودان على قتال الغابات والجبال لاعدادهم تمهيداً لارسالهم لميدان الشرق الأقصى .

وهكذا أثبتت طبيعة وجغرافية وادى النيل كمال استعدادها لتقـــديم ثلاثة أرباع نماذج مسارح الحرب البرية لتكون تلك المسارح بين يدى بنى الوادى موزعة على شطريه حتى تكفل لهم بتوزيعها الطبيعى سهولة التدريب وفقاً لتنظيمهم الذى يتفق مع هذه المظاهر ، وبذلك يسهل اســـتعدادهم لمواجهة أى طارىء مفاجىء قد تتمخض عنـه فروج الغيب المجهول دون التعرض لخطر نقل القوات إلى أى جزء منه بخلاف ما تعرض له الحلفاء من أخطار تحديد وقطع طرق مواصلاتهـم بين قواعدهم الرئيسية ، والمتوسطة ، وميدان القتال .. الأمر الذى دفعهم إلى :

أ ـ تحديد طرق المواصلات التى استخدمت لنقل تلك القوات .

ب ـ تحديد موعد تحركات هذه الوحدات .

حـ ـ تحديد الخطط الوقائية والدفاعية الخاصة لحماية قوافل النقل وتأمين وصول القوات إلى وجهتها .

و ـ تحديد السياسة العسكرية « الاستراتيجية والتكتيكية » فى باقى الميادين بالنسبة لحجز الكثير من القوات الخاصـة بتامين تلك الطرق ، والقوافل ، والقواعد .

وهكذا يتضح لنا سهولة تدريب القوات المصرية السودانية على قتال تلك الميادين تحت تأثير مختلف الأجواء والطقوس المناخية دون أية حاجة إلى الانتقال خارج رقعة الوادى ، ولعل هذه الخاصية تكاد تكون من الخصائص النادرة بين دول العالم .

الإدارة :

ومع هذا فان تجنيد القوات ، وتنظيمها ، وتدريبها وإعدادها للقتال لا تستكمل وسائلها دون الاعتماد على الدعائم الادارية الثابتة . . فبالنظر إلى جغرافية الوادى ، وما يصبغها من اللون الاقتصادى ، لرأينا توفر معظم حاجيات القوات من مختلف الخامات الزراعية والحيوانية موزعة ومتناثرة بين شطريه مع ماتضمه أرضه من مختلف موارد الثروة المعدنية التى آن لها أن يستغلها أبناؤه . . ولعل تأخير استغلالها إلى يومنا هذا لمن حسن طالع سكان الوادى الذين بلغوا من الوعى الثقافى ، والمادى ، والسياسى ما يسمح لهم الآن وفى المستقبل بحسن استغلال تلك الموارد دون حاجة إلى تدخل رؤوس الأموال الأجنبية ، أو الأيدى العاملة ، أو أية معونة كانت قد تفرض عليهم من الخارج .

وسنبين سهولة الاتصال بين طرفى الوادى ، سواء كان ذلك بطريقة أو بأكثر من الطرق الآتية :

١ ـ بالطرق المائية الداخلية بالانزلاق على صفحة النيل ، ومع ما ينتظر له من دوام الصقل والتهذيب بمنطقة الجنادل الوسطى ،

أو عن طريق بعض الممرات بين تلكم الصخور كما فعل الأولون منذ عهد الفراعنة .

ب ـ أو عن الطريق البحرى عبر قنال السويس ، وهى همزة الوصل بين البحرين الأحمر والأبيض ، وهذا هو الطريق التبادلى الأكبر بما يحف به من القواعد البحرية والموانىء الصالحة والقابلة للتوسيع والمزيد من الاصلاح .

حـ ـ أو عن طريق الشبكة الحديدية التى أوشكت أن تتعانق أطرافها ، وتتصل أجزاؤها بين الشلال ووادى حلفا ، بعد انقطاع طال أمده ، ودنا وصاله .

د ـ أو عن الطرق البرية المحاذية للنيل أو الموازية للشريان الحديدى مع ما يمتد بجذائها من الخطوط السلكية .

هـ ـ وما يحلق عليها من الممرات والخطوط الهوائية ، وما يتخللها عبر الأثير من سهولة الاتصال اللاسلكى .

ولعل توفر كل هذه السبل تزيد مدى الأيمان بوحدة الأداة الأدارية من المصلحة العسكرية المشتركة القائمة ، الدائمة بين شطرى الوادى والتى هيأتها لها الطبيعة منذ الأزل قبل أن يمتد اليها علم الانسان أو تتطاول معه أطباعه وتتحور نحوه عقائده وسياسته وما أوهنها وأقصرها فى تاريخه ؟

طبيعة الوجه البرزاخى :

وكأن القدرة قد كفلت للوادى مناعته وفقاً لمبادىء الحروب

بامكان تعميق سبل الدفاع ضد أى عدوان من أى اتجاه ، فمصر مع السودان تكوّنان وحدة دفاعية متماسكة وتعتبر مصر خط الدفاع الشمالى القريب للسودان ، وكذلك يعتبر السودان بمثابة خط الدفاع الجنوبى لمصر . . فمن يهيمن على مصر يتحكم فى سلامة السودان ويهدده أبداً بالغزو والعدوان ، وكذلك فمن يملك السودان يجعل مصر تحت رحمته إن شاء قهرها وإن شاء أذلها وتركها دائماً قلقة لا يسكن طائرها ولا يهدأ روعها .

فمصلحتها الدفاعية تحتم الوحدة بينهما تحقيقا لسياسة العمق فى الدفاع بين أطرافه مع توفر حرية الحركة بينهما واتساع رقعة المناورة فيها .

فانه بقدر ماستهيؤه شبكة المواصلات الداخلية التى سبق الاشارة اليها من سهولة الانتقال بين أرجاء الوادى ، فانه لمن الميسور أيضا فى نفس الوقت — فى حالة التهديد بأى خطر خارجى — التحكم فى صلاحية وطاقة تلك الشبكة سواء كانت مائية أو حديدية أو برية .

وانه بدراسة تطورات الوعى السياسى الذى بدأ يسيطر على مجموعة الشعوب العالمية التى بدأت فى إثارة التنافس بكل معانيه فيما بينها منذ أن انتهت الحرب العالمية الأخيرة ، فنجد أنه قد ظهر فى أفق السياسة الدولية مجموعتان تمثل إحداهما المعسكر الشرقى ويدعو إلى الفكرة الاشتراكية والثانية ويمثلها المعسكر الغربى الذى يضم مجموعة دول ودويلات الحلفاء ، ويدعو إلى الفكرة الديمقراطية .

ثم نرى بين هذا وذاك أن نقطة التماس بين تلكما الدائرتين تقع في محيط الشرق الأوسط ، حيث يضم بين قوسيه مجموعة الدول العربية ومعها إيران وتركيا ودويلات شرق أفريقيا وغرب آسيا

ومن هذا نجد أن مجال التنافس والتصادم المنتظر بين المجموعتين السابقتين لابد واقع في تلك المنطقة مما يجعلنا نتوقع حدوث التهديد لدولة الوادي من جهة الشمال بدرجة أكثر احتمالا من أي إجراء آخر .

ومع ذلك فانه من الميسور تركيز الصناعات الحربية الثقيلة في الشطر الجنوبي للوادي حيث تتوفر هناك نسبيا درجة تأمينها وسلامتها مع امكان وضمان الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر والجو معا .

ولاشك في أنه إذا أمكن لأية قوة معادية أن تضع أقدامها في الشطر الشمالي للوادي فانه لمن المحقق فعلا عزلها تماما . . وليس هذا معنيا به عزلها عن العالم الخارجي أو عن قواعدها أو ماشابه ذلك من مظاهر الاتصال أو الاتصال المادي ، ولكن سيكون عزلها أبديا عن الحياة نفسها بالتحكم في مياه النيل ، وهذا قصد به التحكم في اكسير الحياة وسرها . وإزاء تلك الحيـاة فلن يفلح الغزاة في حالة توقع نجاحهم في الوصـول إلى الأراضي المصرية الشمالية ـ من تثبيت أقدامهم أو دوام الاقامة فيها . . ولعل قصة الرعاة وما قام به أحمس إبان العصور الحوالى فيما قبل التاريخ لتبين

لنا صورة فطرية أولية يمكننا منها تحويرها وفقاً لما تتطور به أساليب الحياة وطرق القتال فيها .

فالتاريخ فى حوادثه ومعانيه ما هو إلا صورة تتكرر على مر الأيام وكر العصور ، ولكنها تتنوع فى ظاهرها بما تتنوع به وتتحور له مظاهر الحياة للافراد والشعوب معاً .

فسيكون السودان فى مثل هذه الحالة من الوجهة الدفاعية صخرة الالتقاء والاتكاء التى تستند اليها وترتكز عليها مصر فى حالة تعرضها لخطر الغزو الخارجى بالنسبة لانطلاق واتساع . . وتعدد منافذ وثغرات اتصالها بالعالم الخارجى وبالنسبة لما قد تجلبه اليها طبيعة موقعها الاستراتيجى من تصادم القوات المقاتلة سواء أكانت مصر مختارة فى هذا التلاحم أو مرغمة عليه وتبعاً لما قد تجره أذيال السياسة العالمية كذلك .

وكما يقال أن أهمية السودان بالنسبة لسلامة مصر وتأمينها ، فانه يمكن الاعتراف أيضا بحاجته إلى مصر فى سبيل تأمينه وسلامته لما تدخره مصر من مختلف القوى التى يسهل حشدها وتوجيهها وتسخيرها لنود أى خطر يحتمل أن يهدد السودان سواء من شرقه أو جنوبه أو غربه ، إذ أن كلا من الشطرين يتمم أحدهما الآخر بما يهيئوه كل منهما للآخر من عمق فى التكوين الطبيعى أو فى الوضع الدفاعى أو فى الاعداد الطبوغرافى .

السلامة بحرا :

وإذا أردنا التعرض لاحتمال غزو الوادى من البحر سواء من الشمال أو من الشرق لوجدنا أن كلا شطريه يتمتع بميزاته الخاصة التى تساعد على تأمين وسلامة الوادى .

فمصر مع ما تسيطر به على قناة السويس ، فانها قادرة - بعد استكمال قوتها وإعادة بنائها - على سد القناة أمام أية قوة بحرية تحاول التسرب من الشمال بأمل الوصول إلى مياه السودان .

ونجد السودان أيضاً بما يملكه وما ينتظر إقامته من القواعد على ساحل البحر الأحمر لامتداد يزيد على ٤٠٠ ميلا لخير ضامن لتأمين مصر من أى تهديد يحتمل أن يوجه اليها من أية قوة بحرية تحاول الصعود شمالا فى البحر الأحمر صوب المياه المصرية .

وهذا هو عرض قريب لأهمية كل من الشطرين بالنسبة لبعضهما من هذه الوجهة .. أما عن مدى أهميتها فى تعاونها المشترك فان طول السواحل المصرية على كلا البحرين باندماجه مع قصر الساحل السودانى نسبياً على البحر الأحمر يوجد بينهما حالة من التوازن ، وإن وجود مثل هذا التوازن لما يحدد وينسق بينهما توزيع القوات البحرية على امتداد قاعدتى الزاوية التى تعتبر رأسها فى قنال السويس

السلامة جوا :

ولو أن تطور الأسلحة الجوية قد جذب معه احتمال وتوقع

المفاجآت فى الحرب ، خصوصاً فى أدوارها الافتتاحية ، إلا أن هذه الأسلحة لا تكفى وحدها لتحقيق النصر الكامل فى أى معركة بالرغم مما لها من قوة الأثر المادى والمعنوى على السواء .

ولكن بالقاء نظرة على جغرافيـــة الوادى لنجد إمكان تعبئة القوات . . وإعـداد القواعد المختلفة (البرية والجوية) وإقامة المستودعات وباقى المنشئات الهامة . . وبامكان توزيع كل هذه بين دفتى الوادى مما يقلل نسبياً درجة تركيزها فى بقعة واحدة الأمر الذى يزيد فى تأمينها مما لو تركزت فى أى شطر من شطريه . . وإنه لمن اليسير كذلك إقامة المنشئات التبادلية وباخفائها بين ثنايا الوادى التى تتسع لمثل ذلك أيضاً مما يزيد فى حرية التنفس للقوات المقاتلة أو للمدنيين أمام الغارات الجوية المعادية .

السلاح معنويا :

وبالنسبة لما أبرزته الحرب الأخيرة من خفايا أساليبها . . ومفاجآتها . . وتنوع أسلحتها فقد ظهرت فيها مدى وقوة الدعاية كسلاح معنوى له قيمته . . وأثره . . واعتباره . فكانت الدعاية على اختلاف طرقها ، وتعدد ألوانها ، وتنوع أساليبها تعد أسبق الأسلحة قاطبة فى تحقيق أغراضها وأقواها فى تحطيم القوى المعنوية المعادية لتمهد بذلك جو ظهور واستغلال قوة باقى الأسلحة المادية الأخرى . . ولم يقتصر أثر الدعاية فى تحطيم الكيان المعنوى للقوات المقاتلة المعادية فحسب بل تجاوزت ذلك إلى تحطيم الجبهة

الداخلية بين الشعوب مما يترتب عليه الاخلال بالانتاج والاضطراب المدنى وإضعاف الروح المعنوية فبذلك كانت الدعاية أشد الأسلحة الحديثة فتكا . وقد تسابقت الدول والشعوب فى التفنن والابتكار للتزود بما لا حد له من أساليبها ولم يكن هناك أية وسيلة لمقاومة هذا السلاح إلا بحشد القوى المعنوية للشعب وتأهيله وتربيته على مواجهة مثل هذه الأساليب إذا أزفت الآزفة . . آزفة الحرب والصراع) بعقيدة ثابتة . . ونفس مؤمنة بعدالة قضيته التى يحارب من أجلها وبقوة كيانه وأهليته فى الدفاع عنها . . وبكرامة تضحيته بمداومة نضاله . . لتأمين مصالحه . . ودفاعاً عن حريته . . فبكمال الوحدة بين شطرى الوادى . . يزداد تسامى الصلة الروحية به وتقوى معها القوى المعنوية لشعب الوادى ومن يعقبه من الأجيال القادمة مما يزيد فيه قوة التآزر وصلابة التماسك بين قطبيه ويزيدهما تفانيا فى بعضهما . . وبالتالى مما يزيد فى إعداده وتكيينه وتأهيله لطالب الكفاح والصراع مهما اختلفت أساليبها فى سبيل صيانة وتأمين سلامة تلك الوحدة التى بدونها . . لقضى الأمر على كلا شطريها إذ لا خير فى تجزئة أسباب الدفاع عنها ما لم تتوحد النفوس فى اتجاهها . . وبذلها . . وصبرها فى تضحيتها مهما ارتقت معها قوة باقى الأسلحة المادية الأخرى . .

سرية وسلامة التعبير :

ولقد كان لاتساع شقة الوادى . . خصوصا فى شطره الجنوبى

خير فرصة لانشاء وإقامة أية مصانع مطلوبة والقيام بأية تجارب خاصة . . وسيكون هذا وذاك في مأمن من تطرق النظر الأجنبي (الغريب) إليه مما يبقى له سريته . . ويحفظ له خفيته وخاصة بعد أن زاد الأمل في تحقيق مشروع تلك التجارب بعد إقامة ما يلزمها من المنشآت أو المصانع بعد أن تحقق وجود عنصر الأورانيوم في منطقة النوبة الوسطى ، وكذا توقع وجوده في شبه جزيرة سينا بعد أن ثبت وجوده في منطقة العقبة فعلا . .

ومما يزيدنا أملا في تحقيق أمثال هذا المشروع . . قرب تنفيذ مشروعات صناعات الحديد ومشتقاتها بعد توليد الكهرباء من مساقط المياه على النيل في منطقتي أسوان ـ حلفا وما يحتمل توليده عند مروى أيضاً لاستكمال سلسلة القوى الكهربائية على النيل حتى المساقط الوسطى للسودان .

ورغم ما يبدو به تحقيق مثل هذه المشروعات من صعوبة أو غرابة في مبدئها . . إلا أنه لمن الميسور فعلا قيامها وتنفيذها إن عاجلا أو آجلا ، وسيكون السودان خير ميدان لأمثال تلك التجارب كما تكون مصر محوراً للابحاث السابقة لهذه التجارب . وسيكون أمر سلامة هذه التحضيرات مكفولا لما تتسع أمامها رقعة الوادى في مختلف مناطقه المتنوعة وسوف تثبت الأيام أن الطاقة الفكرية لبنى الوادى ما زالت تفوق غيرها ، وأن أمر استغلال تلك الطاقة مرهون ومعقود بظروف خاصة نرجو أن تتاح كما أتيحت في العصور الخالية .

الفصل الثالث

أثر الوحدة فى السياسة الداخلية للوادى

— ١ —

أثرها وفائدتها بالنسبة لمصر

تتحدد وتتكيف السياسة العامة لأية دولة بما يحيط بها ، وما تنطويه بداخلها ، وما يؤثر عليها من عوامل متباينة ، سواء من طبيعة موقعها الجغرافى ، أو درجة حالتها الاقتصادية ، أومستوى تمتعها من النضوج السياسى والتقدم الاجتماعى .. وكذا مدى مدى اعتمادها على نفسها ، ودرجة احتياجها لمن حولها ، ونوع صلتها بجاراتها .. إلى غير ذلك مما يتفرع أو يتصل بتلك المجموعة من العوامل التى تؤثر بعضها أو كلها فى تخطيط الرسم البيانى الدال على تدرج الحالة السياسية لتلك الدولة ، سواء فى داخلها أو بالخارج ، وسنعرض إلى أثر الوحدة وفوائدها لشطرى الوادى الذى يضم بين جناحيه ألواناً متعددة من مقومات الحياة ، كانت من الجانب الأدبى ، أو المادى ، أو العسكرى . وسنبين أولا نصيب مصر من هذا الاتجاه .

الناحية الأدبية :

تقاس وتوزن قيمة الفرد فى الحياة بمدى تنوع وقيمة انتاجه

للمجموعة البشرية من مواطنيه خاصة ، وللانسانية عامة ، وكذلك فان قيمة الجماعة توازنها قوة طاقتها وقدرتها على الانتاج ، وإن هذه الطاقة ، أو تلك القدرة لاسبيل إلى تقدمها وتقويتها ودوام تحسينها ، إلا إذا تهيأ لها فعلا مجال استغلالها والانتفاع بها ، فيكون ذلك دافعاً إلى استمرار المضى فى الانتاج ، والسعى المتواصل ، والتطلع الدائم إلى مضاعفته وتحسينه .

فتحقيق استكمال الوحدة ، ومايترتب عليها من مداومة التوسع فى أسباب تجميلها وصقلها ، لتؤتى أكلها دائما بخير ما نرجوه ، فان هذا سيؤثر فى تطور سبل وأهازيج الثقافة الداخلية بمصر وما يترتب عليها من مداومة التوسع فيها ، وخاصة فى النواحى الفنية والعملية ، لنواجه بهذا التطور سياسة الغد القريب التى ستشق بها دولة الوادى طريقها فى تكوينها الحديث نحو مستقبلها المرتقب .

وسيستمر اطراد هذا التطور المطلق فى تنسيق سياسة التعليم وفقاً للمطالب الكثيرة التى تلزم لدفع عجلة التقدم فى شطرى الوادى معاً وخاصة فى الجنوب ، حيث سيتسع هناك مجال استغلال كل القوى المدخرة له ، والمسخرة فيه ، والموجهة اليه من الشمال حيث سيستمر منه تدفق مناهل الثقافة ، ومعها حملة مشاعلها من أبنائه ، وبذلك تتوازن كفتا الوادى ، فترتفع بهما مستوى الحياة فيهما ، وعندئذ يتم نضوجه ، وتكتمل نورانيته بين باقى الشعوب كما كانت منذ أن تحققت الوحدة من قبل .

وبتوطيد صلة هذه الوحدة ، ستجد الصحافة المصرية ، وهى ألمع درة فى سماء دعايتنا الثقافية ، وهى أيضاً من أقوى الدعامات فى صرحنا الاجتماعى والقومى .. أقول ستجد صحافتنا منفذاً قريباً منها ، محبباً اليها وعزيزاً عليها ، لتبعث فيه من روحها ، ولتطل منه طليقة لتنشر رسالتها الانسانية الخالدة فى قلب القارة التى دايتنا بالحياة فيها والسعى على أرضها . . وسيتسع أمام الصحافة أيضاً مجال دعوتها ، فتنشط بذلك حركة تنفسها مما يزيد فى قوتها ويرفع مكانتها العالمية ، مع ما سيترتب على ذلك من استثمار جانب ضخم من رؤوس الأموال ، واستغلال كثير من الأيدى العاملة والانتفاع بالكفاءات الثقافية والصناعية المجندة لها .

وكما يقال عن الصحافة ، يمكن قوله عن الاذاعة ، وصناعة السينما ، وخاصة بعد أن تحدد لها غايتها للمساهمة فى النهوض بمستوى الحياة من كافة مرافقها .

وإن كل هذه الأركان الثقافية ستشد حولها بجانب ذلك ، مجموعة متنوعة من الصناعات الفرعية ، وان هذه بدورها ستهيىء مجالاً زاخراً بأمواله ، وإنتاجه ، ودخله ، وضرائبه وقوة دعايته وان كلا من هذه النتائج لها أثرها المحسوس من الفائدة الأدبية والمادية معاً ، وهكذا ستذوب بقدر ملموس أمام حرارة هذه الحركة الثقافية إحدى نواحى العلل المزمنة فى مصر وهى البطالة سواء كانت فكرية ، أو يدوية ، التى أوجدتها قلة وضيق سبل الارتزاق أمام بنيها .

وهذه هى الزينة الأزلية لحياة الدنيا ، إذ بها يتيسر تحقيق واستكمال وتحسين الناحية الأدبية أيضا وبجانب ذلك يتيسر إعداد الركن العسكرى والتوسع فيه .

فبقدر ما يتمتع به الفرد أو الشعب من هذا الجانب ، بقدر ما تحقق له من حسن استغلال الحياة فى كافة مظاهرها وأسبابها.

فمصر وهى تكتنز الكثير من موارد الثروة من مختلف الخامات مع ما يتوفر فيها نسبيا من رؤوس الأموال ، بجانب ما تتكاثف فيها نسبة الأيادى العاملة والمثقفة ، مع ما ظهر وما سيظهر من أثر القوى المحركة التى تقوم حاليا على البترول ، وما ستقوم عليه مستقبلا من توليد الكهرباء أيضا ، وكذلك مع ماتنفرد به مصر من تميز موقعها الجغرافى وتوسطه بين القارات الرئيسية الثلاثة ، فبكل هذه العوامل تستطيع مصر تركيز استغلالها لتلك القوى أو بجزء منها على الأقل فى الشطر الجنوبى للوادى حيث تفيض وتزيد موارد الثروة من مختلف الخامات على ما يلزمها هناك من الأيدى العاملة ، والتى تعوزها الصبغة الثقافية والتى تنقصها القوة الدافعة من رؤوس الأموال ، والقوة المحركة .

فمصر بما ستستغله من مجموعة هذه القوى ستتنفس فى ارتياح ملحوظ بعد ما ضاق أمامها مجال هذا الاستغلال محليا وستتفتح بذلك رئتاها من تبادل ما تشهقه من موارد الجنوب ، وبما تزفره إليه من مقومات احتياجاته السابقة .

وهـذا الأمر الذى سيزيد فى طاقتها الاقتصادية ، وفى تنمية مشروعاتها وباقى مرافق الحياة التى تهدف كلها نحو زيادة وتحسين وتنسيق الانتاج الزراعى والصناعى بكافة الوسائل الممكنة وأقربها ولكن هـذا لن يتحقق إلا بتنظيم توزيع كثافة السكان توزيعا يتعادل فى نسبته بين شطرى الوادى ، وذلك بتنظيم الهجرة إلى السودان حيث يعد بمثابة المنفذ الطبيعى لامتصاص الفائض عن طاقة مصر من بنيها .

وإن مثل هذه الهجرة تتوقف فى تنفيذها وتنظيمها على مدى تكامل الوحدة الصحيحة بين مصر والسودان .

الفائدة الزراعية :

وأيضا فتلك الوحدة ستحقق سرعة تنفيذ المشروعات المائية فى السودان وفى أعالى النيل وستبذل مصر كل ماتستطيعه لتحقيق تلك المشروعات مهما كلفها الأمر ، إذ أن ذلك لا يقاس بمدى اطمئنانها على مصير تلك المشروعات ، ومستقبلها ، وما تعقده من أمل كبير فى اطراد التوسع الزراعى لتصل إلى ٧½ مليون فدان وهى كل ما يمكن زراعته فى مصر ، ولكن على أن يتم ذلك من اليوم إلى عام ١٩٨٠ أى بزيادة قدرها ١½ مليون فدان عن المساحة المنزرعة حاليا والتى تشغل فقط ما مساحته ⅓ من مجموع مساحة الأراضى المصرية .

وأن تحقيق هذه السياسة الداخلية فى هذا الاتجاه لن يتحقق إلا بضمان الوحدة الفعلية للسيطرة المطلقة على مياه النهر لضمان توفير مياه الرى لاصلاح تلك المساحة ويتيسر توفير المياه باتخاذ :

ا ـ سياسة التخزين القرنى ،أى التخزين الذى يضمن تصرفاً ثابتاً مستمراً لمدة قرن كامل أى لمائة عام .

ب ـ سياسة التخزين السنوى لتنسيق توزيع المياه على فصول السنة المختلفة ، وانه لا بد من ارتباط هاتين السياستين معاً .

ولو نظرنا إلى طبيعة البحيرات الاستوائية العظمى (فيكتوريا البرت) لوجدناها تعتبران نموذجاً مثاليا للتخزين المستمر للمياه ، حيث أن ارتفاع منسوب المياه فيهما ارتفاعاً كبيراً ليس من شأنه زيادة سطحها إلا بمقدار طفيف نسبيا وأن الوارد من مياه المطر يتعادل تقريباً مع الضائع من التبخر ، وعلى هذا الأساس فانه يمكن تخزين الزائد من المياه فى أعوام الرخاء كما يمكن أيضاً رفع منسوب البحيرتين دون زيادة كبيرة من المياه الضائعة (بالتبخر من جراء هذا التخزين) ، وفضلا عن هذا فانه بسبب اتساع سطحيهما فان زيادة المنسوب قليلا تكون من شأنها حجز كمية كبيرة من المياة كما أن إنشاء سد قليل الارتفاع على كل منهما يكفى وحده ليكون خزانا عظيما ، بجانب ما يتولد منه من القوى الكهربائية ، ولما لذلك من عظيم الأثر فى مختلف النواحى الانشائية ، والعمرانية .

وهذا وهو إيضاح موجز عن كيفية تنفيذ مشروع التخزين

القرنى ، وبجانب ذلك فان هناك مشروعات أخرى سوف تقوم مصر بانشائها إتماما لتنظيم السيطرة على مياه النيل . . بالمشروعات الآتية :

ا ـ خزان « مروى » على النيل الرئيسى عند الشلال الرابع وتكون سعته ٨ مليار متر مكعب فى مدة الفيضان و٩ مليار فى فترة الصيف ، والغرض منه استخدامه للوقاية من غوائل الفيضانات الخطرة كذلك للامداد الصيفى ، وهذا يعد بمثابة تخزين معادل أى حجز مقدار من الماء يعادل التصرف الزائد عن الحاجة ، فى مكان بعيد عن الخزان .

ب ـ حفر قناة « جونجلى » لتحويل المياه التخزين القرنى بعيداً عن مستنقعات السودان الجنوبى ، وهى تعتبر جزءاً متسعاً لمشروع التخزين القرنى ببحيرة البرت وبحيرة فيكتوريا .

حـ ـ خزان للتخزين القرنى على بحيرة « تانا » وذلك لمواجهة التوسع الزراعى النهائى فى أقاليم الجزيرة بالسودان .

وكل هذه المشروعات ستعطينا الحد الأدنى لاحتياجنا من مياه التخزين ، هذا إلى جانب موارد التخزين المحلية ، وذلك لمواجهة التوسع النهائى فى الفترة الحرجة من السنين المتوسطة فى إيرادها المائى.

وسيكون التخزين الصيفى لمساعدة النهر فى زمن عجزه . . وبجانب ذلك سيكون الخزن فى الفيضان لاتقاء ودرء شره ، علماً بأن مصر قد وصلت فعلا إلى مرحلة يتعذر بعدها الاعتماد على الخزانات العادية ، أى خزانات الحجز السنوى المقامة على النيل

كخزان أسوان وجبل الأولياء وسنار لمواجهة التوسع الزراعى النهائى لمصر والسودان معاً ، خصوصاً فى منطقة الجزيرة . وذلك لأنه لا يمكن ضمان ملء الخزانات فى كل عام .. وإن المشروعات التى أقيمت أو التى تقام مستقبلا على النهر فى أى موقع منه بمصر أو السودان تؤثر وتتأثر بالمشروعات القائمة فعلا أو التى تقام مستقبلا فى الأجزاء الأخرى منه . وهذا مما يبين مدى وأثر الوحدة فى السيطرة على سياسة تنفيذ مجموعة هذه المشروعات لما هو معلوم من أن التوسع الزراعى والصناعى وبالتالى التوسع التجارى لوادى النيل مكفول بالموارد الطبيعية لنهر النيل إذا أحسن استخدامها والقيام على تنظيمها ، سواء لتخزين المياه أو لمنع خطر الفيضان ، وذلك يستوجب قيام سلطة واحدة مركزية ، ولاسيما وأنه لا توجد أية حواجز أو حدود فاصلة طبيعية بين أجزاء الوادى .

الناحية الصناعية والتجارية :

وإن كان إتمام التوسع الزراعى بمصر يعد بمثابة نتيجة لتنفيذ السياسة المائية السابقة لكى تزداد نسبة الأرض المنزرعة من ٥٫٣٥٥٫٤٨٤ فداناً لكى تصل إلى ٧ ½ مليون فدان فى بحر الثلاثين سنة القادمة ، أو لتصل إلى أقصى طاقة ممكنة لتكون بعد خمسين عاما ٨٫٩٦٢٫٠٢١ فدان بما فى ذلك ٣٫٠٦١٫٥٣٧ فدانا يمكن إصلاحها فى شمال الدلتا ، وأيضا مع ذلك ماسيتم تجفيفه من الجزء الأكبر من منطقة البحيرات الشمالية ، وتبلغ مساحة هذا

الجزء ٦٠٠٠٠٠٠٠ فدان منها ثلثها يمكن تجفيفه فعلا فى خلال الخمسة عشر عاما القادمة ، علماً بأنه بتجفيف هذه المساحة الواسعة ستحرم مصر من معظم ثروتها المائيـــة من الأسماك وما يقوم عليها من الصناعات الغذائية .

فانه بالوصول إلى تلك الغاية القصوى من استغلال كل الأراضى الممكن إصلاحها فى مصر فانها تكون غاية تقدمنا الزراعى ، ومع هذا فلن يكون ذلك كافيا لرفع مستوى المعيشـة للشعب ارتفاعا ملموسا ، لأنه سوف يكون مصحوبا بزيادة معادلة له بل وأكثر منه فى عدد السكان .

وإن كان الانتاج الزراعى سوف يصـــل إلى حده النهائى فى المستقبل القريب . أما الانتاج الصناعى لا يعرف له حداً إلا رواج التجارة ، ومن هنا جاء الاهتمام به والعناية بتوفير الضمانات اللازمة لنجاحه ، كتوليد الكهرباء على مجموعة المساقط والخزانات المائية الموزعة على طول امتداد النـــيل . وكذلك باستنباط المعادن ، وخاصة الحديد والفوسفات وما يقوم عليها من الصناعات المختلفة .

ولـكن مثل هذه النهضة الصناعية المباركة مع ما تقوم عليه من مجموعـة الخامات فى كلا شطرى الوادى فلن يكتب لها النجاح المنشود إلا إذا تخلصت من عقبـة كؤود سوف تعترض طريقها ألا وهى فقر الشعب وضعف قوته الشرائية ، إذ أن ٧٠ ٪ من سكان مصر لا يكادون اليوم يشترون شيئا يذكر من المصنوعات بسبب ضيق ذات أيديهم إذ يبلغ متوسط دخل الفرد ١٠ مليمات

في اليوم وهم مع ذلك أشد الناس حاجة إلى الشراء ، وأن السبيل الوحيد إلى تحويل هذه الحاجة الصامتة إلى حاجة منتجة مثمرة تكون بزيادة القوة الشرائية لديهم أى بزيادة أجورهم وإيرادهم دون زيادة أسعار تلك الحاجيات ، وأيضا بتخفيف التنافس على العيش بين المصريين ، ومن الأجدى للصناعة أن يقل عدد سكان مصر ، وأن يزيد نصيب كل منهم بالشراء من أن يبقى عددهم كبيراً وعاجزاً عن الشراء ، إذ أن عدد سكان مصر كما اتضح أنه أكثر كثيراً من مجموع الثروة الأهلية العالمية نتيجة لاطراد زيادتهم إذ أن عددهم كان أبان الحملة الفرنسية لايتجاوز ٢½ مليون وتضاعف عددهم عام ١٨٨٥ إلى ٧ مليون ، وقفز هذا العدد إلى عشرة ملايين عام ١٩١٧ وهكذا استمرت الزيادة حتى بلغت إحصائية عام ١٩٣٧ حوالى ١٦ مليونا ، وفى عام ١٩٤٧ ما يزيد على ١٩ مليونا ، فمثل هذه الزيادة المطردة الرهيبة (رغم ارتفاع نسبة الوفيات بسبب الفقر والمرض والجهل) لتجعلنا نتوقع أن يبلغ سكان مصر ٢٦ مليونا على الأقل قبل عام ١٩٨٠ بفرض استمرار نسبة تلك الوفيات ، وبالرغم من استمرار تقدم المستوى الصحى والاجتماعى للشعب ، وأن مصدر الزيادة بلغ تقريباً فى عشر سنوات (من ١٩٢٧-١٩٣٧) حوالى ٤٠ ٪ بينما زادت المساحة المزروعة ٥٫٩ ٪ فقط . فلن يكون هناك أى منفذ لامتصاص تلك الزيادة فى تعداد السكان إلا بتنظيم الهجرة إلى السودان كما سبق أن أشرنا إليه فبهذا العمل سيتوسع المجال للآفاق المصرية لاستغلال مواهبها

وإظهار خصائصها ، ونشر حضارتها وثقافتها ، ومضاعفة إنتاجها .

ولا شك أن قيام مصر بتنظيم هذه السياسة الطبيعية سوف لا تجد فيها أى صعوبة فى أمر تنفيذها إذ أن مساحة السودان تبلغ مليون ميل مربع ، وأن سكانه حوالى ٨ مليون فى حين أن مساحة مصر تبلغ ١٢٧٠٠٠ ميل مربعاً ، ويشغلها ١٩ مليون نسمة الأمر الذى يدعو ويدفع إلى حتمية الأخذ بتلك السياسة ، وخصوصا بعد أن أوضحنا نواحى وأواصر الوحدة بين الشطرين .

وكنتيجة لكل ماسبق من هذه العوامل ستقفز مصر وثبتها فى المضمار الاقتصادى بما تمتد إليه نواحى نشاطها التجارى والصناعى جنوبا وبما ستجده أمامها وحولها من الأسواق المحلية القريبة فى وسط وشرق وغرب وجنوب أفريقيا ، وجنوب غربى آسيا ، وإن كل هذا سيكون أنجح وسيلة مباشرة لعلاج الفقر فى مصر بما ستزداده الثروة دون الزيادة فى السكان إذ أن مشكلة مصر الاقتصادية هى عدم كفاية سبل الرزق أمام السكان .

علما بأن زيادة السكان بتلك النسبة ، وبمعدل أسرع من زيادة الثروة الأهليـــة مما يضغط على مستوى المعيشة ، ويدفع به إلى الانخفاض فى الوقت الذى تعمل فيه الحكومات المختلفة تحت تأثير الرأى العام على نشر الاصلاحات الاجتماعية بأمل رفع مستوى الحياة إجمالا .

الناحية الادارية :

وكنتيجة مباشرة لتلك الطفرة الاقتصادية التى سنشهدها على مسرح الوادى ، فسيتطلب الأمر إعادة النظر فى التنظيم الادارى فى كلا شطريه لمواجهة التطور الجديد الذى اتجهت إليه مواكب التقدم والتنظيم الثقافى ، والاجتماعى ، والاقتصادى .

وسيتم تبعا لذلك تنسيق سياسة الادارة الداخلية بمصر لتكفل سد حاجات الجنوب من مطالب هذا التنظيم الجديد ، وسيمتد هذا التنسيق جنوبا حتى يطوى منطقة النوبة ليختفى بذلك وجود ذلكم الفاصل الجامد الذى عزل بوحشيته شطرى الوادى لفترة طويلة من الزمان ولم يكن ذلك إلا نتيجة لما أصاب تلك المنطقة الوسطى عن الوادى من جفاء العناية المصرية نحوها حينا . . وشح الرعاية السودانية عليها أحيانا ، وقد كان ذلك وفقا لما كان مقدراً لها من السياسة الاستعمارية المفروضة على مصر والسودان معا حتى تكونا بمنأى عن بعضهما .

ولكن بتحقيق وتكامل الوحدة بينهما سيتسع مجال النشاط الادارى إلى تلك المناطق فيعاد إحياؤها وبعثها ، وخاصة بعد أن يمتد اليها الخط الحديدى ، ليصل بين طرفى الشبكة الحديدية بين مصر والسودان .

ولاشك فى أن اتساع مدى النشاط الادارى وامتداده إلى تلك المناطق سيؤدى بالتالى إلى فتح آفاق جديدة فى كافة نواحى الحياة

وسيشغل فيها الكثيرون من جملة المتعلمين المتعطلين الأمر الذى سيدفع بالتالى العجلة الثقافية لمضاعفة دورانها ، مما سيعود أيضا بمضاعفة سرعة التقدم الاجتماعى إلى غير ذلك من سلسلة النتائج الحيوية التى ترتبط أسبابها بمسبباتها .

وبهذه الفكرة فى اتخاذ سياسة جديدة فى تنسيق النظام الادارى ، سينتظم تبعاً لذلك توزيع الكثافة البشرية بين كل المناطق الادارية ، وسيترتب عليها أيضاً تقارب وتكافؤ الانتاج العام لتلك المناطق سواء كان هذا الانتاج مادياً أو أدبيا ، وستتكيف النظم والسلطات الادارية بما يكفل لها تحقيق أغراضها إزاء تلك الوحدة .

السياسة العسكرية :

رأينا كيف تؤثر حقيقة الوحدة بين مصر والسودان فى تكييف السياسة الداخلية فى مصر من مقوماتها الأدبية والمادية ، ولا سبيل إلى تحقيقها إلا بضمان صيانتها وتأمينها لتكفل لها حرية الانتاج ، وسرعة الارتقاء ، وذلك بتكييف السياسة العسكرية الداخلية لتتفق فى كنهها وغايتها مع السياسة الداخلية العامة . .

وستنظم دعامات تلك السياسة على الأركان الآتية :

١ ـ توفر القوى البشرية المشتركة بما سيحققها تنفيذ قانون التجنيد الأجبارى على دولة الوادى كنتيجة لتكامل الوحدة بين مصر والسودان وما سيؤدى ذلك به إلى إرتقاء مستوى التجنيد

وتغذية القوات العسكرية بخصائص كثيرة لها قيمتها فى مختلف الميادين (الصحراوية والجبلية والزراعية) وتحت مختلف الطقوس المناخية مما يهيء لتلك القوات أنسب ظروف التفوق النسبى من هذه الوجهة على أية قوات أخرى قد لا تتهيأ لها مثل كل هذه العوامل المحلية التى خلقتها طبيعة الوحدة بكافة معانيها .

ب ـ تجديد التنظيم للقوات المسلحة وفقا للموارد الجديدة (البشرية والمادية) التى سينتظم أمر السيطرة عليها وتنسيق استغلالها لتأمين رقعة الوادى بما تستوجبه مطالب كل منطقة من مناطقه بالنسبة لطبيعتها وخصائصها الأمر الذى سيصطبغ به وتبعا له تنظيم وتشكيل وتسليح القوات العسكرية .

حـ ـ التوسع فى حرية التموين بما تكفله الوحدة من تكامل الموارد بين جزئيها وبما يعتمد عليه الانتاج الحربى من اتساع وتنوع شبكة المواصلات فى الداخل والخارج مما سيؤدى إلى مرونة الأداة الادارية التى تعتمد عليها القوات المسلحة فى السلم والحرب على السواء .

د ـ تكامل مستوى التدريب لوفرة وتنوع مناطقه بين قسمى الوادى من جهة ، ولوفرة العناصر الصالحة منهما وما يلزمها من مقومات التدريب من جهة أخرى .

هـ ـ اتساع مجال الترفيه العملى للقوات المسلحة بما تحققه تبادل الزيارات والتنقلات والقيام بالرحلات والدراسات بين أرجاء الوادى وما تؤثر به فى تنمية الثقافات .

و ـ نمو الروح المعنوية والقومية بما ستتركه الوحدة العسكرية لورثة من تحقيق تلك الوحدة الأزلية ـ بما سيزيد أمامهم من قيمة تراثهم ، وقوة كيانهم .

ز ـ تنسيق إعداد وإقامة القواعد الاستراتيجية البرية والبحرية والجوية داخلها وفقا لما تحتاجه سلامة الوادى بأكمله ولما ترتبط به تلك السلامة من الاستعداد والتحضيرات اللازمة لها ، وقيام مصر بالنصيب الأكبر منها ، وإن ذلك سيؤثر مباشرة فى توجيه السياسة المالية والانشائية بمصر ، وأيضا بالنسبة لسياستها الخارجية كما سيأتى بعد .

ح ـ تدعيم الأمن الداخلى لارتباط تلك السياسة بالسياسة الادارية التى سبق الاشارة إلى ما ينتظرها من التوسع وإعادة التنظيم .

وهكذا تتجه الوحدة صوب تلك الأهداف بالنسبة للسياسة الداخلية فى مصر .

obeikandl.com

— ٢ —

فائدة الوحدة ونتيجتها

بالنسبة للسياسة الداخلية بالسودان

وإن كان نصيب ما تتمتع به مصر حاليا من التفوق الأدبي والمادي والسياسي عن شقيقتها الجنوبي يجعلها أكثر تعرضا لمواجهة أي تطور يحتمل حدوثه يكون من شأنه تجديد أو تغيير أو تعديل نظمها في سياستها الداخلية إلا أن السودان مع حاجته أولا إلى الاستقرار المعنوي والمادي معا قبل انتقاله إلى مرحلة التوسع والتجديد فانه سيجني من وحدته مع مصر كثيراً من الفوائد التي تنعكس آثارها على الأفراد والجماعات كما سيكون له أثره على تخطيط السياسة الداخلية له من النواحي الآتية :

الناحية الثقافية :

فانه بقدر ما ستستمر به نهضة الانتاج الثقافي بمصر ، بقدر ما سيمتصه ويهضمه السودان من ثمار هذا الانتاج لكونه أحق وأقرب مجال لاستغلال هذا الانتاج من كل نواحيه وهذا مما يدعم الصلة الروحية بينهما ، ويزيد في ارتباطهما وتعلقهما بموكب حياتهما المشتركة ، فستتأثر السياسة الثقافية بالسودان لتنطلق من عقالها ، وتسرع نهضتها في ركضها لتلحق بركب الشمال ، وستقفز

تبعا لذلك نسبة المعاهد العلمية والدينية والعسكرية والفنية بصفة خاصة مما ستتغير معه طبيعة الحياة للفرد وبالتالى فى حياة الجماعات مما سيترتب عليه تطور أساليب الحياة الاجتماعية فى الأقليم بأكمله.

فبقدر ما ستتكاثر به معاهد العلم ، ونسبة المتعلمين بقدر ما تتضاءل وتخف به وطأة الجهل ، وبقدر ما سترتفع إليه درجة الوعى الثقافى ليؤثر بدوره فى الارتقاء بمستوى الحياة من باقى نواحيها ، وسيكون السودان بالنسبة لما يحيط به من الأقاليم الأفريقية بمثابة منارة العرفان لها وباعث نور المعرفة والرقى إليها وذلك مما يزيد حركة تقدمه ، وستنشط به موجة المد من الشمال تارة وإلى ما حوله من باقى الجهات تارة أخرى ، وكل هذا يقوم على مدى اتحاده وارتباطه بشقيقته الشمالية .

الناحية الطبية :

وكنتيجة حتمية لتحسين ورقى هذا الجانب من سياسة السودان الداخلية فستنشط وتتجاوب تبعا لذلك قوتى الأخذ والعطاء بين قوسى الوادى مما سينعش الركن الاقتصادى من طرفيه وبالنسبة لاتساع مساحة السودان وقلة عدد سكانه ، وهبوط مستواهم الثقافى والاجتماعى والصحى . . فهو مازال وسيزال فى حاجة قصوى إلى زيادة سريعة فى تعداده ، ولا يمكن تحقيقها إلا عن طريق المهاجرة كما لا يمكن أن تكون المهاجرة إليه إلا من مصر حيث يرتبط المهاجر المصرى بأهل السودان بأواصر الوحدة

التى لا انفصام لها والتى سبق التعرض اليها ، وحيث يستطيع المهاجر ـ مع رغبته وميله الغريزى بتعلقه بالأرض ـ أن يتحمل ظروف المناخ والعمل الزراعى ، وفى كل ذلك ضمان للنهوض بالسودان باستغلال موارده وانعاش حركته الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى ، فان تجارة السودان مع ما ينتظرها من نمو مطرد ، فسوف تفيض موارده عن حاجته ، وسوف لا تتحمل سواكن وبور سودان وحدهما تصريف منتجاته المتزايدة واستيراد ما يلزمه من المواد المتزايدة أيضا واللازمة له لتدعيم كيانه الاقتصادى ، فان مصر مع ما تساهم به فى تنظيم تنفسه الاقتصادى لوقوعها كقنطرة لمرور تجارته ، سواء عن طريق قنال السويس ، أو عن طريق النيل الذى يعد بمثابة المنفذ الطبيعى لغلات السودان وخاصة بعد تحسين سبل النقل المائى ، إلا أن ذلك لن يحول دون توجيه السياسة الانشائية للسودان للتوسع فى مد شبكة المواصلات الداخلية والخارجية ، وسيؤدى هذا التوسع بالتالى إلى ربط ووصل أطرافه ببعضها وبالعالم الخارجى وتيسير تغذيتها من كافة موارد الحياة معنوية كانت أو مادية . . ولا شك فى أن هذا لما سيدفع سياسة السودان الداخلية إلى التلون بالطابع المثالى بدلا من اقتصارها حاليا على وتيرة بالية واحدة ، لا تجديد ولا ارتقاء ، ولا رجاء فيها .

ومن ناحية أخرى فان تنفيذ وإتمام مشروعات الرى بالسودان

والتي سبق الاشارة اليها ستؤدي إلى تدفق ما يبلغ مجموعة ٧٥ مليوناً من الجنيهات على الأقل ستصرفها مصر في هذا المضمار وحده (علاوة على مصاريف صيانتها) .. وبجانب ماستنشئه هي أيضا من الطرق الزراعية ومد الخطوط الحديدية ، وإقامة المنشئات العمرانية اللازمة لتلك المجموعة البشرية ـ التي ستقوم بتنفيذ تلك المشروعات ـ سواء كانوا من الفنيين أو الموظفين أو العمال أو التجار أو أصحاب رؤوس الأموال .. الأمر الذي سيزيد في انعاش مستوى المعيشة عموما .. وبمثل هذا أيضاً ستتأثر الحالة المادية بالسودان من جراء وجود القوات المصرية وما سيترتب على ذلك من صرف مبالغ طائلة على تلك القوات لاعاشتها . وبهذه المناسبة تصح الاشارة إلى جملة ما كانت تصرفه القوات المصرية قبل عام ١٩٢٤ بما يوازي ربع ميزانية الحكومة السودانية .

وهذا علاوة على أن معظم تلك المشروعات المائية السالفة ستزيد في جملة الايراد المائي للسودان ، فبقدر ماستنتفع بها مصر ، بقدر سينتفع به السودان أيضاً بمياه التخزين القومي في توسيع مساحاته المزروعة ، علاوة على ما سيترتب على ذلك من شق القنوات وتجفيف المستنقعات ومكافحة الآفات ، وكل هذه تدفع بالتالي إلى سرعة اندفاع عجلة الاصلاح الاجتماعي والمدني بالسودان .

وسيترتب على كل ما سبق زيادة عدد الملكيات الصغيرة في كل من مصر والسودان كنتيجة للتوسع الزراعي ، وتنسيق توزيع نسبة السكان بينهما ، إذ أنه بالنسبة لقلة ما يملكه الفرد حالياً في

كلا القطرين كنتيجة لعدم كمال الارتباط بينهما فى تنظيم سياستهما الاقتصادية ، فان هـذه الحقيقة التى تنطبق صورتها على السواد الأعظم لشعب الوادى لا تتيح للفرد إدخال الآلات الزراعية الحديثة لكثرة نفقاتها ، ولقلة المساحة المملوكة له مما جعله مبقيا على تعلقه بالآلات اليدوية الفردية القديمة .. وهذا بالتالى سيؤدى إلى تمسكه بالأساليب الزراعية القديمة وعدم التطور فيها ، وهذا مما يحدد طاقة انتاجها .

وكنتيجة مباشرة للوحدة أن تنسق سياسة توقيت الدورات الزراعية ، مما يزيد حسن استغلال مياه النيل من ناحية والأيدى العاملة من ناحية أخرى ، وهذا مما يرفع مستوى الناحية الاقتصادية كذلك .

الناحية الادارية :

وبقدر ما ستزرق اليه أركان الحيـاة الاقتصادية بالسودان من جراء تلك الوحدة فان ذلك سيتيح له الوقوف على قدميه ومداومة التطلع للمزيد من أسباب الرخاء مما سيدفعه إلى إعادة نظام تقسيم مناطقه الادارية الموحدة لمواجهة التطور العام الذى ستتدرج اليه وسيزول ما بينهما من فواصل أو قيود ، ونظراً لما ستتسع له شبكة المواصلات الداخلية به فان ذلك مما يساعد على ضمان السيطرة الادارية على جملة تلك المناطق وأن يمتد النفـوذ الادارى وما يصحبه من الانتعاش المادى إلى أطـراف الأقليم التى ما زالت

تعيش على فطرتها إلى يومنا هـــذا .. كنتيجة للسياسة الادارية القائمة حاليا التى تهدف إلى فصل شماله عن جنوبه وتعتمد على خلق الثغرات وإيجاد الفواصل بينهما ، وسيكون النظام الادارى الجديد سببا مباشراً فى نشر الأمن بين ربوع الأقليم ، وهـذا مما يكفل حرية الانتقال والاتصال بين أرجائه ، وهذا سيؤثر بالتالى فى سرعة ارتقاء مستوى الحياة عامة ومن كل نواحيها مما يزيده صـــلاحية واستعداداً للانتفاع من الوحدة مع مصر بكافة مظاهرها . . ويستطيع السودان بذلك تنفيذ ماعليه من نصيب المساهمة فى برنامج تقدم الوادى .

الناحية العسكرية

وسيكون إدماج خليتى الوادى وإعادة بنائهما عاملا على تقويتهما ببعضهما وإن كان نصيب الفائدة التى تعود على الجنوب أكبر لما تقدمه إليـه خلية الشمال من النصيب الأكبر من قوة العطاء ، ولعل المقارنة بين حالة السودان من هذه الوجهة فى وقتنا الحالى بحالتها منذ ضمته الوحدة بمصر من قبل لخـير شاهد على ما تسبغه الوحدة على السودان من صفات القوة سـواء فى إمكان تحقيق رسالته بالداخل دون تعرضها لأى تهديد محلى أو خارجى أو فى ضمان تأمين ما يحيط به من الآفاق فى منطقة أفريقيا الوسطى وأفريقيا الشرقية ، وخصوصا وأنه لا توجد بتلكما المنطقتين أية قوة تفوق القوة المصرية السودانية .

وسيشهد السودان إزاء كل هـذا التطور اطراداً سريعا فى زيادة تعداده بما تكفله لذلك وفرة وسائل المعيشة وقوة الارتباط المادى والأدبى الذى ستصل بين كل أرجائه وأطرافه وبذلك أيضا ستهيأ الفرصة أمام قانون التجنيد الاجبارى لأشغال كثير من الأيدى العاملة السودانية . . وهـذه ستقوم من ناحية أخرى باستغلال موارد المعونين المحلية ، وسيكون من جراء التوسع فى مد وتحسين شبكة المواصلات الداخلية أن تقسم رقعة الأقليم إلى مناطقه العسكرية وتتلائم فى تكوينها مع المناطق المصرية الشمالية كفة السياسة العسكرية العامة لدولة الوادى ولنا فى تاريخ الماضى مثلا ما زال تتردد به أنغام الترحم على هـؤلاء الأبطال الذين أوجـدوا الحياة فى أقصى مناطق الجنوب بمديرية خط الاستواء بما بذلوه فيها من عرق ودماء ، وقد حملوا مع أرواحهم إلى تلك الأصقاع كل أسباب الحياة وألوان المعرفة والاصـلاح حتى انه أمكن لتلك المديرية أن تحتفظ بقوامها وتداوم على اطراد تقدمها رغم انقطاعها عن العالم لفترة ليست بالقصيرة ، ولم يكن ذلك إلا بفضل ما بذلته القوة العسكرية المحلية بها من إنشاء . . وإعداد . . وصيانة كافة مرافق الحياة فيها .

وبالوحدة بين مصر والسودان يمكن ضمان السيطرة المركزية على كل رقعة الوادى ، وبذلك ستنسق سياسة الانتاج الحربى بما ستقدمه المصانع المنتظر قيامها مع هـذا التطور القريب والتى

سينتظم أمر توزيعها لتحقيق سلامتها وتأمينها ، وسيكون نصيب السودان من هذه الوجهة أكثر مما ستزخر به جنباته من مجموعة تلك المنشئات التي ستوازنها مجموعة القواعد الاستراتيجية التي تقام به ، والتي تدور حولها سياسة تنظيم الوحـــدات وتسليحها وتدريبها وتوزيعها .

obeikandl.com

الفصل السابع

فوائد الوحدة ونتائجها

فى السياسة الخارجية العامة للوادى بأكمله

إن لم ينفرد وادى النيل بكونه أعظم وأعرق وحدة طبيعية فى العالم ، فهو على الأقل أكبر وحدة فعلية فى القارة الأفريقية عامة .

ومن جهة أخرى فوحدة وادى النيل بما تضمه من مجموعة الموارد البشرية والمادية ، تعد بمثابة أهم محور تتأثر به السياسة العامة لمجموعة الأقاليم الأفريقية ، وكذا سياسة مجموعة دول الشرق الأوسط عامة والجامعة العربية خاصة حيث تتركز بالوادى زعامة تلك الدول وحيث تتألق فيه درة تلك الجامعة .

وكنتيجة لهاتين الحقيقتين يمكن تقدير أهمية الوادى كوحدة قائمة لها اعتبارها وأثرها بالتالى فى تكييف السياسة العالمية لمجموعة الأمم المتحدة وخاصة وأن الوادى بطبيعة موقعه الجغرافى يرتكز بجانبيه على منطقة التنافس الدولى والتى قد تكون وتبرز فيها إن عاجلا أو آجلا نقطة النزاع العالمى المنتظر ، وقد تتقرر فيه أو على تخومه مصير الشعوب والأجيال المقبلة كما تمخضت عنه سواء من بعيد ، أو من قريب تلكما الحربين العالميتين الأخيرتين

وكما تثيره حدة المطامع الاقتصادية القائمة بين الدول العظمى كما تظهر بوادرها حاليا .

بالنسبة لمجموعة الشعوب الافريقية :

ولهذا سنتعرض أولا لأثر وحدة وادى النيل بالنسبة لمجموعة الشعوب الأفريقية ، فلو نظرنا إلى موقف مصر وحدها بالنسبة للشعوب الأفريقية نجدها قد تملكت زمام الزعامة المطلقة عليها من النواحى الثقافية والاجتماعية ، وأن ركضها فى هذين المضمارين يفوق فى سرعته نظيراتها ، وكان من الممكن أن تبرز تلك الحقيقة مصورة أكثر جلاء وتكاملا لو لم تتعرض له النهضة المصرية من بعض الجمود الاضطرارى الذى تقيدت به مصر خلال الخمس والستين عاما الأخيرة ، ومع ذلك فمضت مصر تشق طريقها قدما مستلهمة من وحى ماضيها المجيد تارة ، وعاملة على تطهير حاضرها تارة أخرى ومتطلعة دائما إلى مستقبلها المرتقب اللائق بها ، حتى علت منزلتها باق منازل شعوب القارة كما علتها بطبيعة موقعها الجغرافى الذى ساعد على إمكان الاتصال بالشرق والغرب معا .

وإذا رجعنا البصر إلى السودان فنراه قد وصل فى ماضيه منذ أكثر من نصف قرن إلى درجة الوصاية القومية على مجموعة الشعوب بأفريقيا الوسطى والشرقية والجنوبية منذ أن كان يستلهم ويمتص من شقيقته فى الشمال كل مطالبه وكل مايزيده استعداداً وأهلية للمضى فى طريق الحضارة ، وبما يرفعه إلى قوة الاشعاع

ليرسل أضواء المعرفة والمدنية فى كل اتجاه وفى كل آن مما جذب اليه أبصار تلك الجموع الهائمة فى قلب القارة حتى أصبح السودان وقتئذ منارة العرفان فى ذلك الجزء من المعمـــورة ، فتكونت وتأصلت به وحوله وقتئذ جامعة أمم أفريقية وإن كان ذلك بصفة لم تكن رسميـــة ، حيث لم تكن وقتئذ قد قويت الاعتبارات اللفظية وتشعب تفسيرها من الشكليات السياسية .

ولم يكن السودان بمفرده فى ذلك الوقت بقادر على أن يصل إلى ماوصل إليه من تلك الزعامة المحلية لولا ما كلأته به مصر من توجيه ، ومداومة الرعاية ، وبما نفحته فيه من قوة روحها ، فكان السودان فى الواقع بمثابة قنطرة العبور الروحية التى سلكت بها السياسة المصرية طريقها إلى تلك الاصقاع .. فرأينا كيف تناولتها يد مصر بالتهذيب والاصلاح ، وكيف اتسعت بذلك الامبراطورية المصرية فى وحدة الفراعنة الأولى ، وكيف أعيد تحقيقها بشكل مادى ملموس فى عصرى محمد على واسماعيل ، حيث امتدت أطراف السياسة الخارجية لدولة الوادى ، وكيف نهضت وتألفت من قلبه لتوقع بأناملها أنشودة الخلود بمعانى وآثار تلك الوحدة على ذلك الوتر الأزلى خط الاستواء ، وأيضاً لتطل من علياء هضابه وبحيراته إلى ماوراء قسم القارة الجنوبى ، وكذلك لتشرف باحدى راحتيها على مياه البحر الأحمر لتسجل بمداده كيف أصبح اعتباره عندئذ بحيرة مصرية فعلية ، وكيف شمخت بأنفها مع كل هذا السياسة الخارجية للوادى لتشرق من عبير بحار الجنوب ، ومن المحيط

الهندى بما وصلت به إلى شواطئه حينا ، وكيف تزفر مع ذلك وسط الصحراء الليبية الكبرى حينا آخر عند ما طالبت ليبيا الكبرى بالانضمام تحت لواء وحدة وادى النيل فى عهد الفراعنة الأقدمين ، وكما أعيد بحثه وإثارته من الليبيين أنفسهم فى وقتنا الحاضر لينضموا تحت لواء وحدة الوادى . . . وهكذا تكيفت السياسة الخارجية المصرية فى قلب القارة الأفريقية عند ما تحققت وحدة الوادى فى كافة مراحل التاريخ ، وهكذا أيضاً كان أثرها منذ أن كانت القوى العالمية الخارجية أبعد صلة عن بعضها مما هى عليه الآن ، ومنذ أن كانت القارة ـ قارة الظلمات كما كانت تسمى ـ تموج فى كثافة من ظلمات الهمجية والجهالة ولم تستطع أية قوة خارجية أن تبدد ظلمتها أو تكشف علتها ، ولكن مصر وحدها وبما أستندت إليه من وحدة الوادى هى التى أشعلت جذوة الانسانية والمدنية فيها .

والآن وقد أدركت الشعوب بحقها فى الحياة وما يستوجبه ذلك من ارتباطها ببعضها وليشد قويها بأزر ضعيفها ، ولتزداد بذلك بينهما قوة التكتل والتآزر تحقيقا لمبدأ الأمن الجماعى . . فأصبح لزاما على تلك الشعوب الميسرة فى قلب القارة أن تتطلع إلى موكب تلحق به لتحقيق غاياتها ، ولتستطيع أن تقوم بأعباء رسالتها بالنسبة للبشرية ، ولا شك فى أن أقرب السبل إلى التعلق بهذا الموكب لن يكون إلا بتلبية دعوة المصلحة المشتركة التى ستنشدها دولة الوادى الموحدة لما فى ذلك من تقوية كيانها

الأقليمى ، وإنعاش قوامها الاقتصادى ، وتزكية مجالها ونشاطها الثقافى كما سبق إيضاحه ، ومن جهة أخرى فان فى ذلك نفعاً أكثر نسبيا سيعود على تلك الشعوب المجاورة التى تلصق بأطراف الوادى سواء بحكم موقعها الجغرافى ، أو بطبيعة تقارب تذوقها البشرى ، وتشابه وتناسق مواردها بما تتممه لبعضها ، وأيضا بارتباطها الأقليمى الذى سيزيد فى تقوية دعائم تكتلها خاصة فى هذا العصر الذى أوجب على الشعوب ودفعها لترقى إلى أحضان أقربها وأنفعها لبعضها ولنفسها معا ، وليتحقق التعادل والتوازن بين كل مجموعة منها مع غيرها حتى تحتفظ كل منها بقوتها على مصارعة مفاجآت وتطورات أحداث السياسة العالمية .

فكل هذا سيدفع دولة الوادى إلى اتخاذ سياسة خاصة مشتركة لتحدد وتنسق بها صلتها الخارجية مع مجموعة الشعوب الأفريقية ، وخاصة مع كتلة جنوب أفريقيا ، سواء من الناحية الأدبية أو الاقتصادية أو العسكرية أو بالنسبة لبعض . هذه العوامل أو بها جميعا أسوة لما تم حدوثه بين مجموعة الدول والولايات الأمريكية الشمالية واللاتينية الجنوبية . . وأيضا لما هو قائم فى دور التكوين بين مجموعة الشعوب الآسيوية ، وكذلك لما ترمى وتسعى اليه الدول الأوروبية حاليا ، سواء فى معسكرها الاشتراكى الشرقى من جانب أو فى معسكرها الديموقراطى الغربى من جانب آخر . . إذ أن ذلك هو سنة الحياة الحالية والمستقبلة كما وضحتها وشرعتها مبادىء وقوانين هيئة الأمم المتحدة .

بالنسبة للشرق الأوسط والجامعة العربية

ونستطيع أن نؤكد أنه بقدر ما سيكون لدولة الوادى من قوة الأثر والتوجيه بالنسبة لمجموعة الشعوب الأفريقية ، بقدر ما يزيدها هى قوة وقدرة على النمو والتقدم فى كيانها الداخلى ، وأيضا مما يكسبها هيبة وجلالا فى منزلتها الخارجية التى ستزداد تأصلا وتألقا بين دول الشرق الأوسط عامة ، وبين مجموعة الدول العربية خاصة .. إذ أن مصر ، وهى بمفردها ، ورغم ما أحاطها من ظروف سياسية خارجة عن إرادتها ، فقد ملكت زعامة مجموعة الشعوب العربية قاطبة ، وظفرت بتلك التزكية الرفيعة لما تتمتع به مصر من قوة الدعائم الروحيـــة ، والثقافية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية .

وقد تجمعت قوة الجامعة العربية بما توجهت به مصر من إحدى نواحى سياستها الخارجة من تدخل مباشر عاجل فى تأمين وتحرير السياسة الخارجيـة لدولتى الشرق (سوريا ولبنان) وتخلصهما من ربقة السيطرة الفرنسية . وكل هذا حدث دون أن يكون للسودان أى أثر مباشر أو غير مباشر فى هذا الجهد الفردى ، ولا شك فى أن تكييف السياسة المصرية الخارجية بالنسبة لسياسة الجامعة العربية لما يحقق لها تلك الزعامة المكتسبة .. وإنه لمن البديهى أن تلك الزعامة ستزداد قوة وأثراً بما تحقق به وتستقر له وحدة السودان بمصر ، وبما ستكسبه مصر من السند القريب وبما سيرفع قدرها ويزيد من ارتقائهـا الفردى والجماعى من كل جانب ، مما

سيعلى كلمتها ليس فى نطاق الجامعة العربيـة ، أو فى منطقة الشرق الأوسط فحسب ، بل إلى ما وراء أسوارها ، وعلى أبواب الشرقين الأدنى والأقصى معا ، مع ماتطرقه وتمتد اليه صوب منافذ المغرب الأقصى وهو قائم فى إعـداد نفسه للتعلق بركابها ، وقد بدا ذلك وشيك الوقوع ، وإن كل هـذا لكسب عظيم لدول الجامعة ، بأن يعقد لواء زعامتها لدولة الوادى القوية الفتية التى ستكون هى بمثابة الرمز المثالى لمجموعة تلك الدول التى تزداد قوة تماسكها يوما بعد يوم أمام أحـداث السياسة العالمية ، والتى أصبح ينظر لها نظرة الاهتمام الجدى رغم ما يزال يحيـط ببعضها من الظروف الخاصة ، والتى أوشكت على المغيب والأفول .

بالنسبة للسياسة العالمية :

وإزاء هذا الارتقاء السياسى وإطراد النضـوج القومى لدولة الوادى فستتسع أمامها آفاق السياسة الخارجية فى تنظيم وتنسيق صلتها بباقى الدول والهيئات العالمية بعد أن استـقرت وتحددت الأهداف السياسية فى أفريقيا وفى الشرق الأوسـط ، فستتطور بذلك سياسة الوادى لتلبية كل هذه المطالب التى ستلقى على عاتق تلك الوحدة الكاملة بين مصر والسودان .

فاذا نظرنا إلى تطورات الحالة السياسـية الحاضرة فى شمال أفريقيا حيث بدأت موجة الوعى القومى فى اندفاعها ، وقد أثارتها

نشوة التحرر بين أقاليم المغرب ، التى يردد أهلها نجوى ارتباطهم الروحى وقرب لحاقها بموكب الجامعة العربية . . فترى أن مصر بحكم مركزها قد جمعت حول نقطتها بهذا المركز كل الشعوب الناطقة بالضاد من الشرق ، إلى الغرب ، إلى الجنوب . . وإنه بتحقيق تكامل الوحدة بينها وبين السودان ستتحور تلك النقطة متطاولة نحو الجنوب لتكون ولتصبح محوراً تطوف وتدور حوله سياسة وأمانى وآمال تلك الشعوب . . وعندئذ ستتخذ السياسة الخارجية لوادى النيل لونا إضافيا يكفل تجميل وتقوية السياسة العامة للجامعة العربية أمام العالم الخارجى الذى سوف يقدر بحكم الحقيقة المرتقبة أثر كل ذلك .

وبهذا اللون الجديد فى السياسة العامة الخارجية ستتأثر سياسة السلم والحرب لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك فستصبح ـ أو على الأقل ستتأثر من قريب ـ سياسة كل الدول المتاخمة لتلك المجموعة العربية الشاسعة المتزايدة والتى تعد فيها دولة الوادى بمثابة القلب النابض .

وبالتالى . . فستكون السياسة الخارجية التى تتخذها مصر والسودان معا هى اللسان الناطق الذى يمثل ويعبر عن سياسة باقى الدول العربية قاطبة .

وإزاء هذه الحقائق المنتظرة ، ستتغير درجات فهم الدول

الغربية والشرقية على السواء بالنسبة لأهمية وادى النيل فى تخطيط وتنسيق وتوجيه أركان السياسة العالمية فى هذا الجزء من العالم ، وفيما حوله من قريب أو من بعيد خصوصا ونحن مقبلون على عصر تطور كامل شامل فى كافة نواحى الحياة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بتيسير وقرب الاتصال بين أجزاء العالم وبعضه ، وأن ذلك له أهميته البالغة لما يتمتع به وادى النيل من جملة القواعد البرية والمائية والجوية والتى تلتقى فيها شبكة المواصلات العالمية .

وسيكون لوادى النيل ومن ورائه شقيقاته المؤيدة لسياسته أثر مباشر فى ترجيح الكفة الدولية التى تظفر بتأييده وتعضيده .

ومن المحقق أن مدى ماستستفيده الشعوب العربية من التنافس الصامت حينا أو الصارخ أحيانا بين مجموعات الدول الغربية لما يساعدها بدورها فى تحقيق واستكمال غاياتها السياسية والقومية ، والاجتماعية والاقتصادية ، ولما يزيد أمامها مجال الدعاية لرسالتها الخالدة فى سبيل ترقية الانسانية من الناحية الروحية والثقافية ، وبذلك أيضا ستتكيف السياسة الخارجية لدول الجامعة ، والدول الاسلامية عامة ، ودولة الوادى خاصة التى تستطيع تحقيق وتأمين تلك السياسة الجديدة التى سيمتد أثرها المعنوى والأدبى والمادى تجاه السياسة العامة لمجموعة هيئة الأمم المتحدة والتى ستكون فيها الجامعة العربية أقوى مجموعة متحدة وبما ينتظر أن تضمه إلى جانبها من التأييد الروحى والأدبى من أصوات الدول الاسلامية

الشرقية كالباكستان واندونسيا وإيران وأفغانستان وتركيا ، وهـــذا أيضا علاوة على ما ينتظر أن تقوم به مجموعة الشعوب الأفريقية من التأييد لدولة الوادى التى تعد بمثابة الأم الرؤوم لتلك الشعوب ، وبذلك يمتد أثر الوحدة إلى خارج نطاقها ، وإلى منافذ وأبواب السياسة العالمية التى تطل منها بوارق مصـــير بل مصائر الشعوب والأمم .

obeikandl.com

الخاتمة

وهكذا خلق الله وادى النيل بوحدته الشاملة والتى تكشف الأيام وحوادثها أسرار تلك الوحدة وما خفى من حقيقتها ليثبت بها القدر للعالمين مدى ماتعقده وتحققه تلك الوحدة من المصالح المشتركة التى يشمل ويضم خيرها شعب الوادى بل ويمتد نفعها إلى ماحوله من الشعوب ومافى ذلك أيضاً المساهمة الحقيقية لارتقاء البشرية والنهوض بمستواها من كافة نواحيها ...

وإن كانت تلك الوحدة التى هيأتها وخلقتها وصورتها قوة واحدة

والتى رعتها . . وأنبتتها . . وأحيتها طبيعة واحدة

والتى حفظتها . . وصانتها . . وحققتها مجموعة واحدة

والتى سجلتها . . وروتها . . وفسرتها قصة واحدة

والتى لحنتها . . ورتلتها . . منذ بداءتها أنشودة واحدة

فقد أثبت بها التاريخ أن مصر بتلك الوحدة القوية النامية بطبيعتها . . وحريتها أنفع للعالم وللانسانية من مصر المهضومة فى حقها . . والدائنة أولا لاستكمال هذه الحقوق وذلك مايشغلها حينا ويبعدها أحيانا عن مساهمتها فى إعداد موكب السلم العالمى وأنه لمن خير العالم أن تظهر مصر بوحدتها مع السودان لتعيد ضرب أحسن الأمثال فى نشر الحضارة وإقرار السلم . . إذ أن الحروب تقوم بين الأمم والشعوب دفاعاً عن استقلالها أو مصالحها . . ولكن لن تكون هناك حرب مقدسة وحرب حيوية كتلك التى

يشنها أبناء الوادى إذا ما اعتدى معتد على أى جزء من الوادى لأن الحرب ستكون إذ ذاك حرب حياة لا مجرد حرب استقلال أو استغلال . . .

فهذه وحدة فيها البقاء . . . ودونها الفناء . .

وأيضا فانه بقدر ما تقوى به وحدة وادى النيـــل . . بقدر ما ستعكسه تلك الوحدة من الخير والسلام على مجموعات . . .

الشعوب الافريقية
والدول العربيـة
والأمم الأسلامية

وأن هذا الخير المرتقب لتلك الملايين البشرية لجدير بأن يستحق الايمان به والعمل لتوطيد أول دعامة له بتحقيق وتكامل الوحدة العملية بين مصر والسودان وليس هذا الحق ببعيد . . . أو ببعيد .

ويستنبئونك أحق هو . . قل إى وربى إنه لحق وما أنتم بمعجزين . .

ويسألونك متى هو . . قل عسى أن يكون قريبا

« صدق الله العظيم »

المراجع

(١) المجموعة المصرية

١ ـ تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته . . . نعوم شقير

٢ ـ نهر النيل . . . . . الدكتور محمد عمر

٣ ـ المسألة المصرية . . . . . الأمير عمر طوسون

٤ ـ السودان . . . . . عبد الله حسين

٥ ـ تقارير بنك مصر والبنك الأهلي

٦ ـ لجنة الشئون المالية بمجلس البرلمان

٧ ـ بحوث اقتصادية . . . . . عبدالله فكري أباظه

٨ ـ مجلة المهندسين عدد مايو ويونيه ١٩٤٧ .

٩ ـ علم الري . . . . . حسين سري

obeikandl.com

(ب) المجموعة الافرنجية

1 — Races of Africa — By C. Saligman

2 — Georgraphical Magasine Vol. III — May 1936-1939

3 — The Economical Development of Modern Egypt — By A.E. Crouchly

4 — The population problem in Egypt — By Wendill Coland.

5 — The Anglo - Egyptian Sudan — By J. A. Hamilton & others.

6 — Economic Research Institute Statistical Handbook of Middle East Countries 1944.

7 — British Promotion Exams. for Fighting Forces.

obeikandl.com

فهرس

صفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٦	الفصل الأول الوحدة الشاملة .
	« الوحدة الطبيعية . . الوحدة الجغرافية . . وحدة الجنس والأصل . . وحدة اللغة . . وحدة الدين . . الوحدة الثقافية . . الوحدة الاقتصادية . . الوحدة التاريخية . . الوحدة القومية والقانونية »
	الفصل الثاني المصالح المشتركة .
١٢	١ — المصالح الاقتصادية والاجتماعية
	« المصلحة المائية . . المصلحة الزراعية والحيوانية . . ومن الجانب الثقافي . . ومن الوجهة السياسية » .
٣٨	٢ — المصلحة الدفاعية .
	« التجنيد . . التنظيم . . التدريب . . وفرة وتنوع مناطق التدريب والأداة الادارية . . طبيعة العمق الدفاعي . . السلام بحراً . . السلام جواً . . السلام معنوياً . . سرية وسلامة التحضير » .

obeikandl.com

صفحة	الموضـــوع
	الفصل الثالث أثر الوحدة فى السياسة الداخلية للوادى ..
٤٢	١ ـــ أثرها وفائدتها بالنسبة لمصر الناحية الأدبية .. الناحية المادية .. وتشمل الفائدة الزراعية والفائدة الصناعية والتجارية الناحية الادارية .. السياسة العسكرية .
٥٧	٢ ـــ أثرها وفائدتها بالنسبة للسودان « الناحية الثقافية .. الناحية المادية .. الناحية الادارية .. الناحية العسكرية » .
٦٥	الفصل الرابع فوائد الوحدة ونتائجها فى السياسة الخارجية العامة للوادى باكمله بالنسبة لمجموعة الشعوب الافريقية .. بالنسبة للشرق الأوسط والجامعة العربية .. بالنسبة للسياسة العالمية » .
٧٥	الخـــاتمة
٧٧	المراجع العربية
٧٨	المراجع الافرنجية

openkandil.com